خيارات الإصلاح الاقتصادي في مصر

* إعداد المجلس الرئاسي التخصصي للتنمية الاقتصادية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية وبالتشاور مع اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية والبنك الدولي.

eces.org.eg

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب) التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦.

أولا: ملخص تنفيذي

أولا: ملخص تنفيذي

حقائق - يعاني الاقتصاد المصري من:

- غياب العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية، ويتضح ذلك عند المقارنة مع بلدان أخرى.
- ضعف الهيكل الإنتاجي، وجمود الهيكل الاستثماري، والتركيز على الاستخراجات، بالإضافة إلى تزايد الاستثمارات العامة مما أثر على انخفاض معدل الصادرات.
- ارتفاع البطالة بين المتعلمين مقارنة بالأميين مما يعكس مشاكل هيكلية في التعليم وسوق العمل.

- تحتاج مصر في هذه المرحلة إلى خطة إنقاذ قصيرة الأجل، وتقدم هذه الدراسة خطة الستة أشهر للإنقاذ والتي لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت في إطار خطة طويلة الأجل، وبالتالي تقدم الدراسة أيضا الملامح العريضة لرؤية مصر للثلاث سنوات القادمة ويتحقق من خلالها (خطة الإنقاذ والرؤية) والجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، أي المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة التي يستهدفها الدستور.

ملخص تنفيذي (تابع)
خيارات التنمية

- الدول أمام اختيارين: الطريق الأعلى للتنمية أو الطريق الأدنى للتنمية ويترجم تبنيها للمشروعات والسياسات المختلفة أي الطريقين تختار.
- يتم سلوك الطريق الأعلى من خلال بناء قدرات جديدة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاقتصاد التنافسي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية والإصلاح المؤسسي. أما الطريق الأدنى فهو مبني على نمو قصير الأجل وأجور منخفضة وعدم تنافسية وصناعات تعتمد على الموارد.
- على مدى الأربعين عاما السابقة كانت مصر دائما على الطريق الأدنى للتنمية.
- لدينا الآن فرصة لسلوك الطريق الأعلى حيث تم تبني مشروعات عملاقة لتحسين البنية التحتية، وبالتالي نحن حاليا على مفترق طرق لأن هذه المشروعات جاءت مصحوبة بأعباء وديون فإذا لم يتم استكمال حزمة السياسات الاقتصادية السليمة سينتهي المطاف إلى وضع أسوأ من الطريق الأدنى للتنمية.
- نحن في حاجة إلى إصلاح بنية السياسات (الإطار التشريعي، إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية،...)، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية المادية من أجل سلك الطريق الأعلى للتنمية.

ملخص تنفيذي (تابع)
خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

- يتم الانطلاق من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: استقرار اقتصادي كلي، كفاءة اقتصادية وجذب الاستثمارات وتوفير تعليم وصحة بجودة عالية للجميع، القضاء على الأمية والمرض، الحد من عدم العدالة الجغرافية، تحقيق الحراك الاجتماعي للخروج من دائرة الفقر.
- كل هذه الأهداف الفرعية مرتبطة ببعضها البعض، بالإضافة إلى أنه لا يوجد إصلاح جزئي.
- لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام يجب تحقيق عدالة اجتماعية وهو ما يحتاج إلى ثورة إصلاحية حقيقية.
- من الضروري تحديد مؤشرات أداء وجدول زمني واضح لكل هدف.

ملخص تنفيذي (تابع)
خطة الستة أشهر للإنقاذ

- رؤية هذه الخطة هو حل الأزمة المالية الحالية مع بدء فوري في إصلاحات مؤسسية وهيكلية تتيح زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات المحلية قبل الأجنبية واقتناص الفرص المحتملة دون تدهور مؤشرات الفقر والعدالة الاجتماعية.
- أهداف البرنامج هي: إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا، واتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل، واعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة، وتبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات، والإعلان عن برنامج الثلاث سنوات للتنمية.
- تبني آليات محددة لضمان نجاح خطة الإنقاذ والتي تتضمن تكليف جهة بمراقبة تنفيذ الخطة، ووجود جدول زمني واضح ومؤشرات أداء لكل خطوات ومراحل تنفيذها.
- الاعتماد على الإصلاحات بدلا من الإجراءات التعسفية.
- التدرج في السياسات التي يترتب عليها زيادة الأسعار بالإضافة إلى ضرورة وجود شفافية تامة مع المواطنين خصوصا في إيضاح التدابير اللازمة لحماية سبل معيشتهم.

ملخص تنفيذي (تابع)
خطة الستة أشهر للإنقاذ – السياسات المطلوب تنفيذها

- تعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية والاستثمار والسياسات التجارية.
- التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية في جميع المؤسسات.
- خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ.
- اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة.
- تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الصادرات.

ولن يتحقق كل ذلك إلا إذا تم تبني الإصلاح على أنه مشروع قومي على غرار مشروع حفر قناة السويس، والعمل بالتوازي على كافة الاقتراحات المقدمة لإنجازها في أسرع وقت ممكن.

ملخص تنفيذي (تابع)

كُتبت هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦، وقد تم تبني إصلاح السياسة النقدية بالفعل من خلال تعويم الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦، ولكن هناك بقية الإصلاحات المؤسسية والهيكلية والحماية الاجتماعية والبعد الحقيقي للعدالة الاجتماعية لأن توقف الإجراءات عند هذا الحد لا يعني سوى التخلص من العرض وليس المرض. فأصل المرض هو محدودية القاعدة الإنتاجية من زراعة وصناعة وانخفاض الصادرات وعدم العناية بمجال السياحة وإمكاناتنا الهائلة فيها، وإصلاح كل ما يمس هذه المنظومة الإنتاجية والخدمية هو المعالجة الحقيقية للمرض وهو ما يجب القيام به فورا. على سبيل المثال، هناك ضرورة ملحة لإعادة هيكلة هيئة التنمية الصناعية، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، والهيئات التابعة لوزارة الزراعة، وهيئة المواصفات والجودة. كما أن هناك ضرورة ملحة لتوفير قاعدة بيانات للمواطنين تسمح باستهداف محدودي الدخل وإتاحة المعلومات بشكل عام. وذلك بالإضافة إلى إصلاح **منظومتي التعليم والصحة**؛ حيث إنهما الأساس في الإصلاح الحقيقي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وعدم العودة إلى الأزمات المالية مرة أخرى سواء كانت تراكم ديون أو أزمة في الدولار.

ثانيا: تفاصيل التقرير

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب) التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦.

يعيش أكثر من ربع السكان في مصر تحت خط الفقر، وهي نسبة أعلى من معظم البلدان المقارَنة

المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)

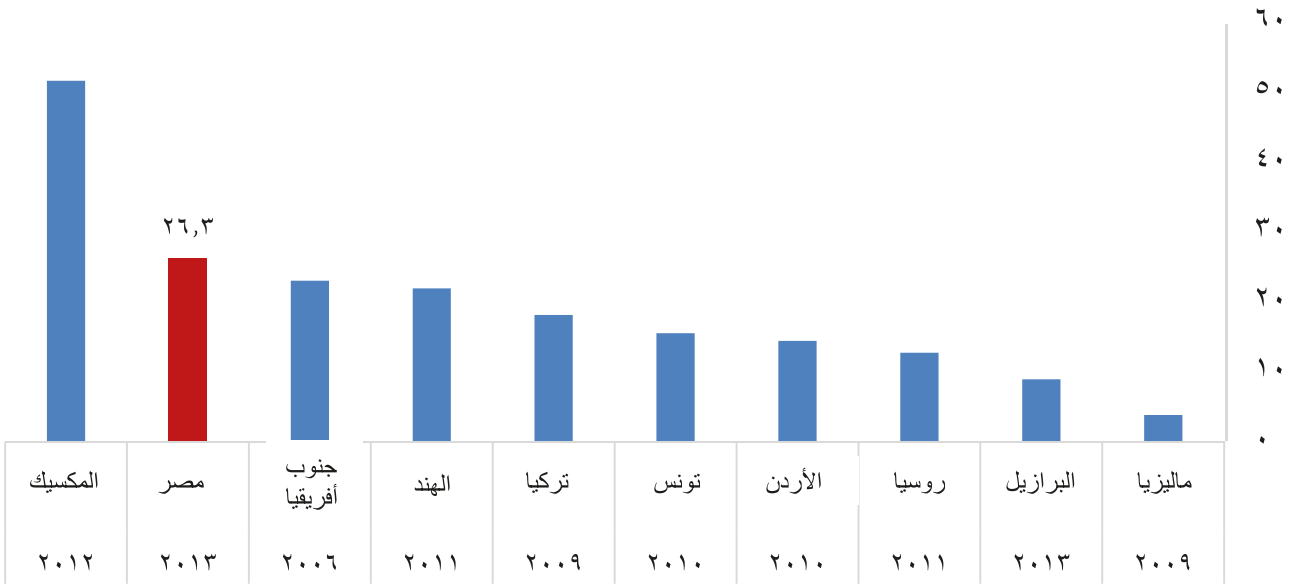

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أحدث البيانات المتاحة الخاصة بكل دولة.

لازالت معدلات التعليم للبالغين أقل من معظم الدول المقارنة. تبلغ معدلات الأمية ٢٥% بين السكان البالغين وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى ٣٣%

نسبة المتعلمين بين البالغين في الفئة العمرية
١٥+ (إناث، %)

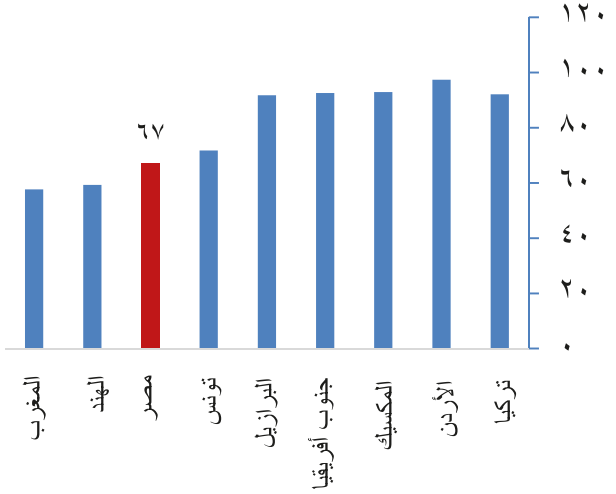

نسبة المتعلمين بين البالغين في الفئة العمرية
١٥+ الإجمالي، (%)

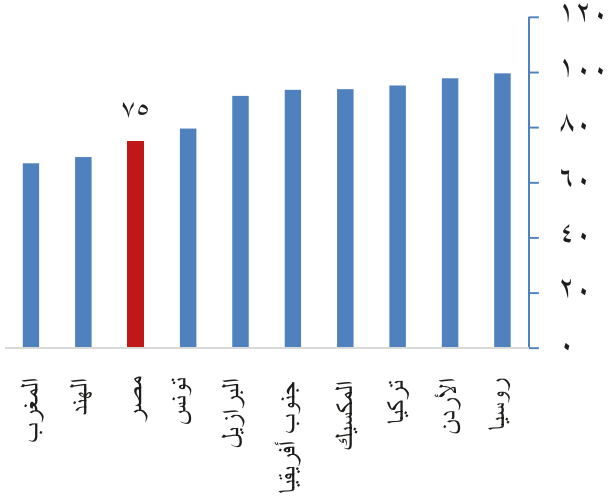

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية، أحدث البيانات المتاحة، بيانات ٢٠١١ في الأردن، وتونس، وجنوب إفريقيا والهند والمغرب؛ وبيانات ٢٠١٣ لباقي الدول.

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من معظم البلدان المقارنة

صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

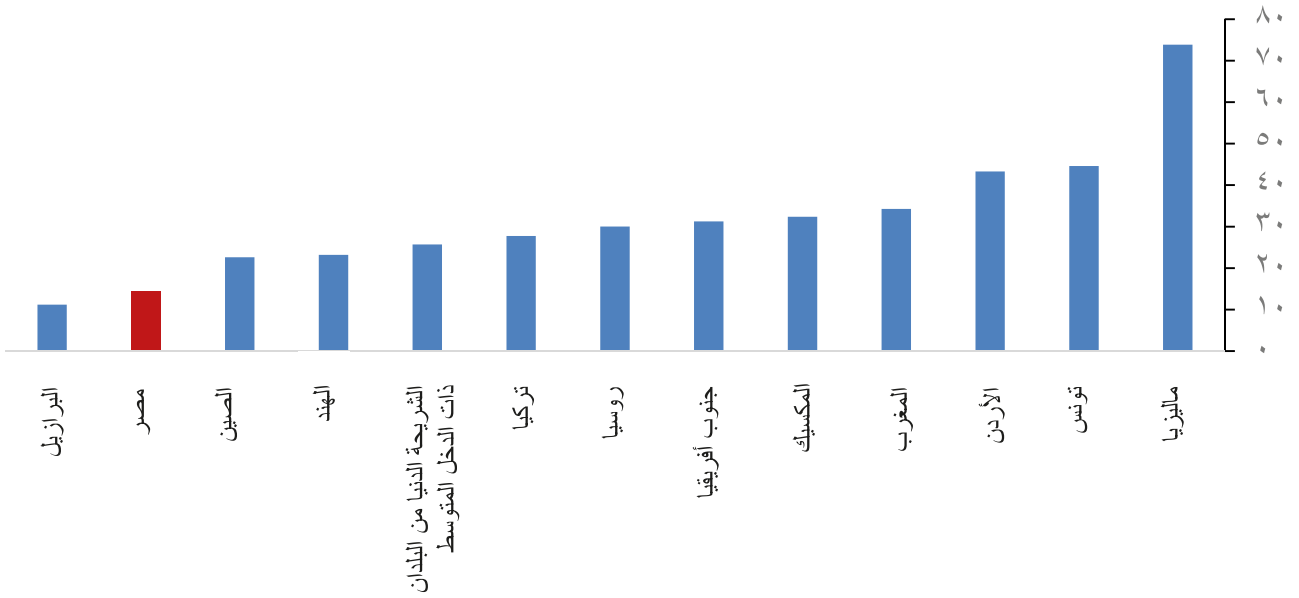

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية، أحدث البيانات المتاحة، ٢٠١٤.

.... بالإضافة إلى ذلك، شهد معظم البلدان المقارنة تحسنا خلال السنوات الخمسة الماضية فيما يتعلق بالصادرات، في حين انخفضت صادرات مصر

صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

٢٠١٠

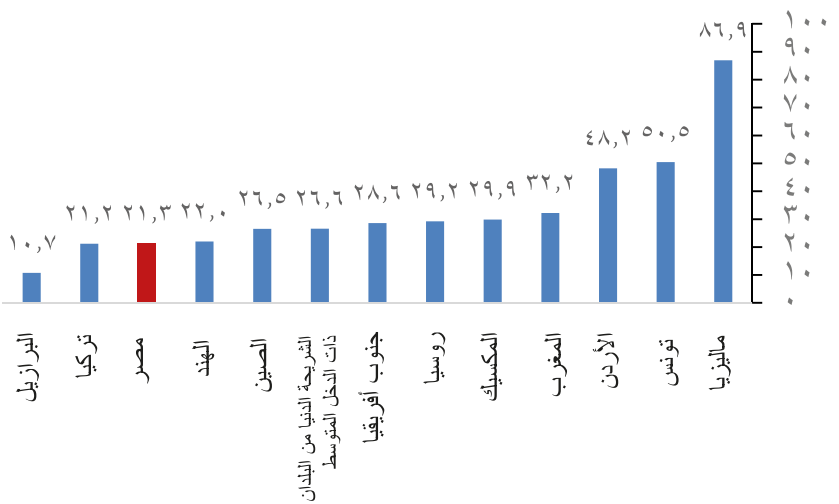

صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

٢٠١٤

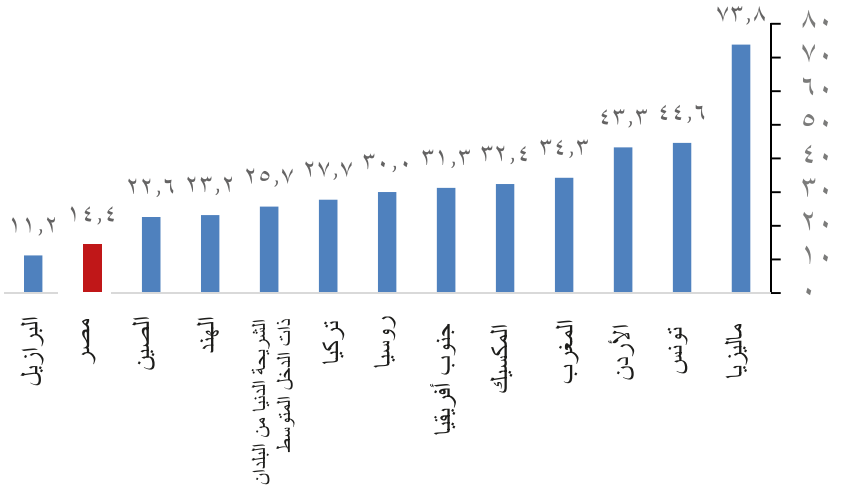

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية، أحدث البيانات المتاحة، ٢٠١٤.

الصادرات المصرية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع منخفضة جدا

الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع (% من الصادرات المصنعة)

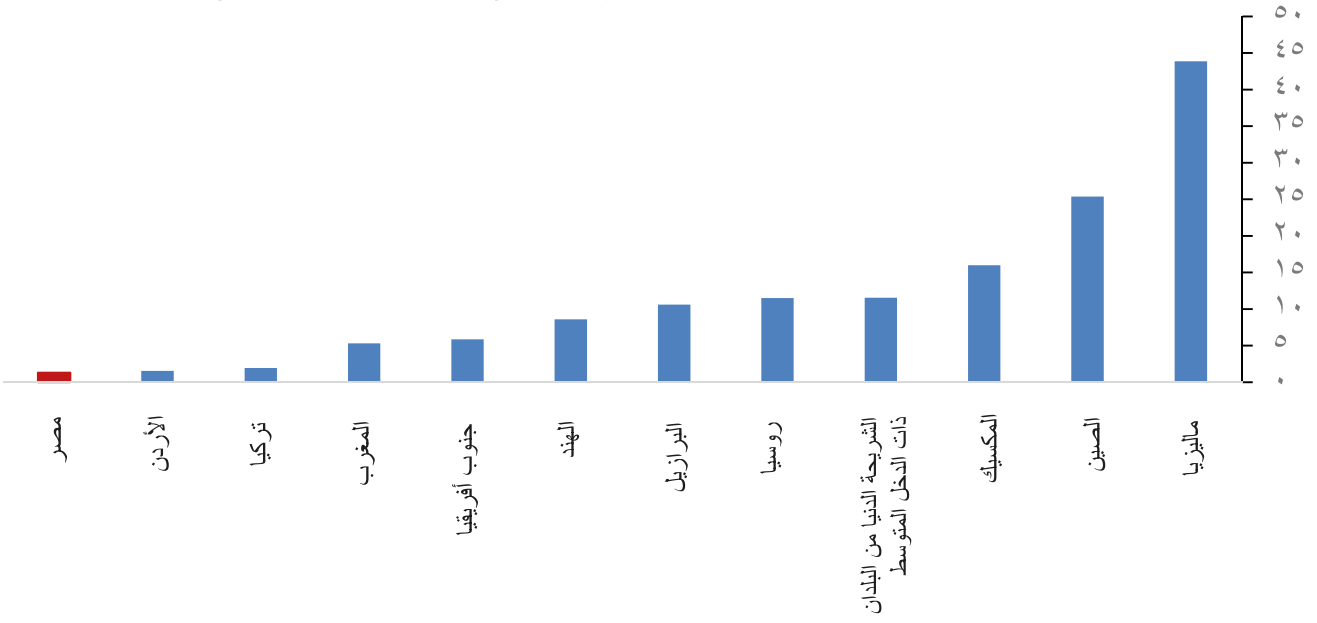

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية، أحدث البيانات المتاحة، ٢٠١٤.

ويحتل الاقتصاد المصري ترتيبا متدنيا في مؤشر التنافسية العالمية

ثبات ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٦-٢٠١٧

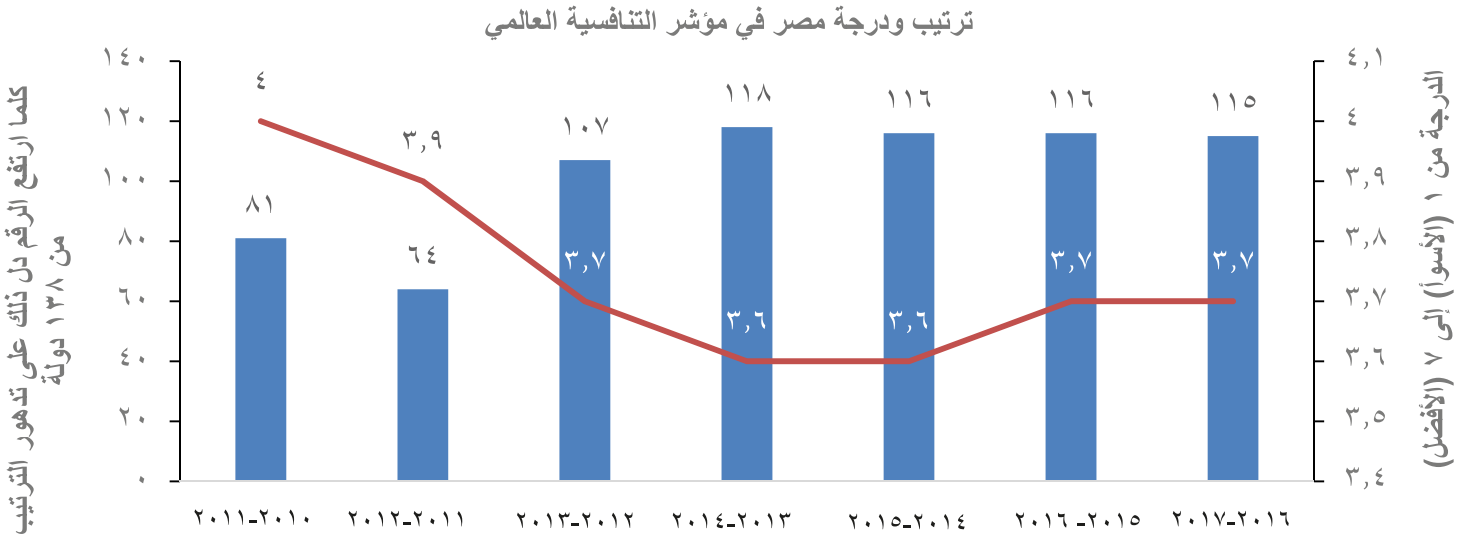

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٦-٢٠١٧.

ملحوظة: تتراوح الدرجات بين ١ (الأسوأ) و٧ (الأفضل).

مناخ الأعمال في مصر غير مواتٍ

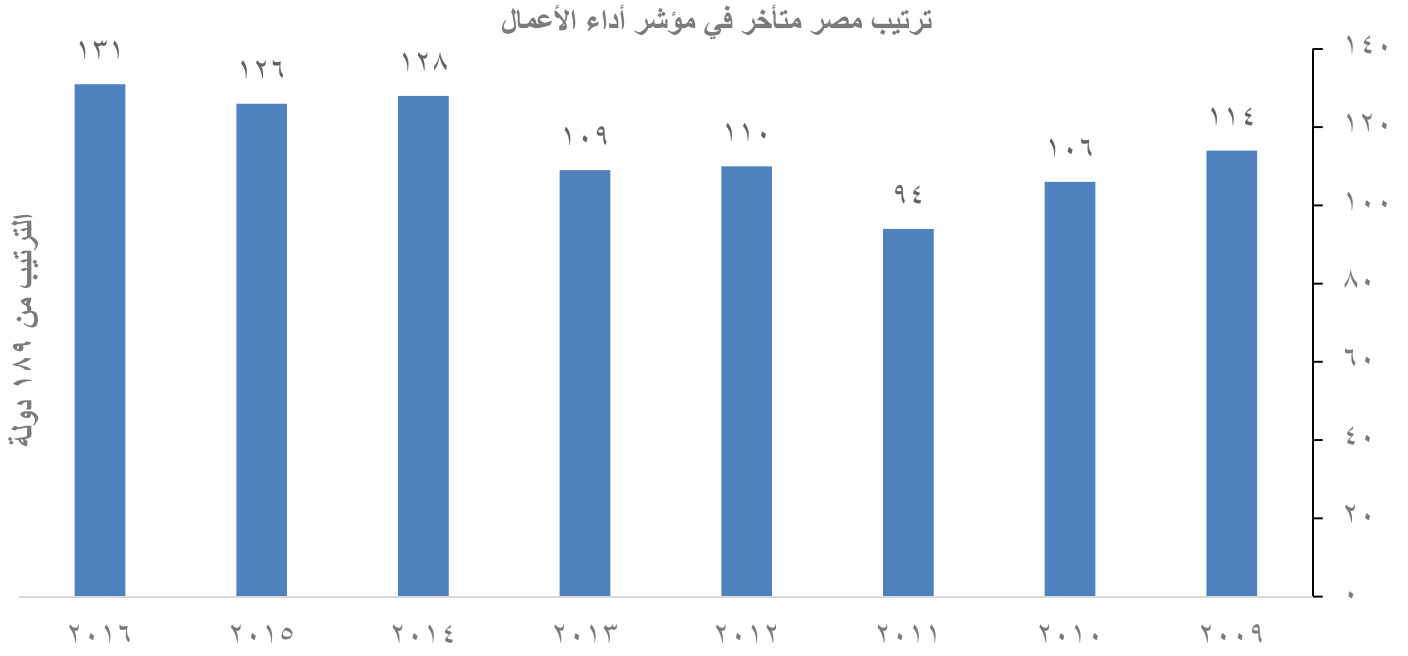

المصدر: البنك الدولي.

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب) التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

مصادر النمو (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

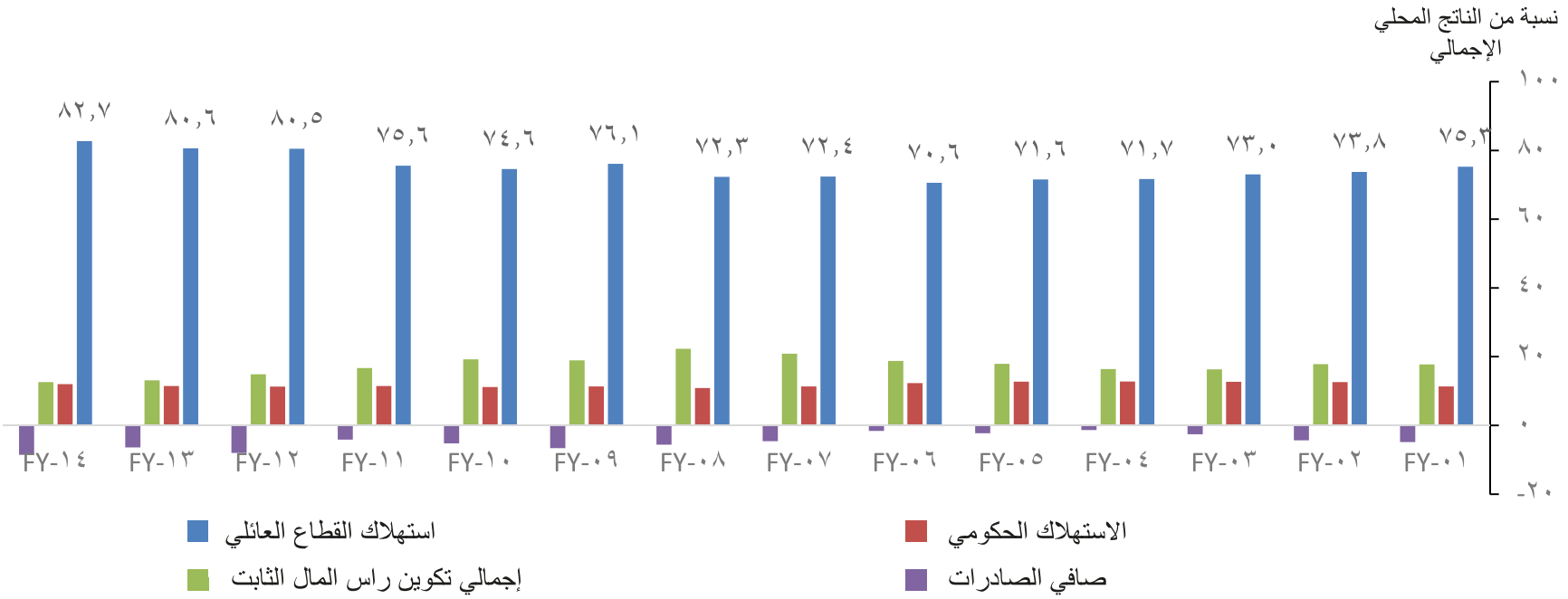

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية.

يمثل الاستهلاك النصيب الأكبر من مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه في تزايد على حساب زيادة الواردات، وانخفاض إجمالي تكوين رأس المال الثابت Gross Fixed Capital Formation.

التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

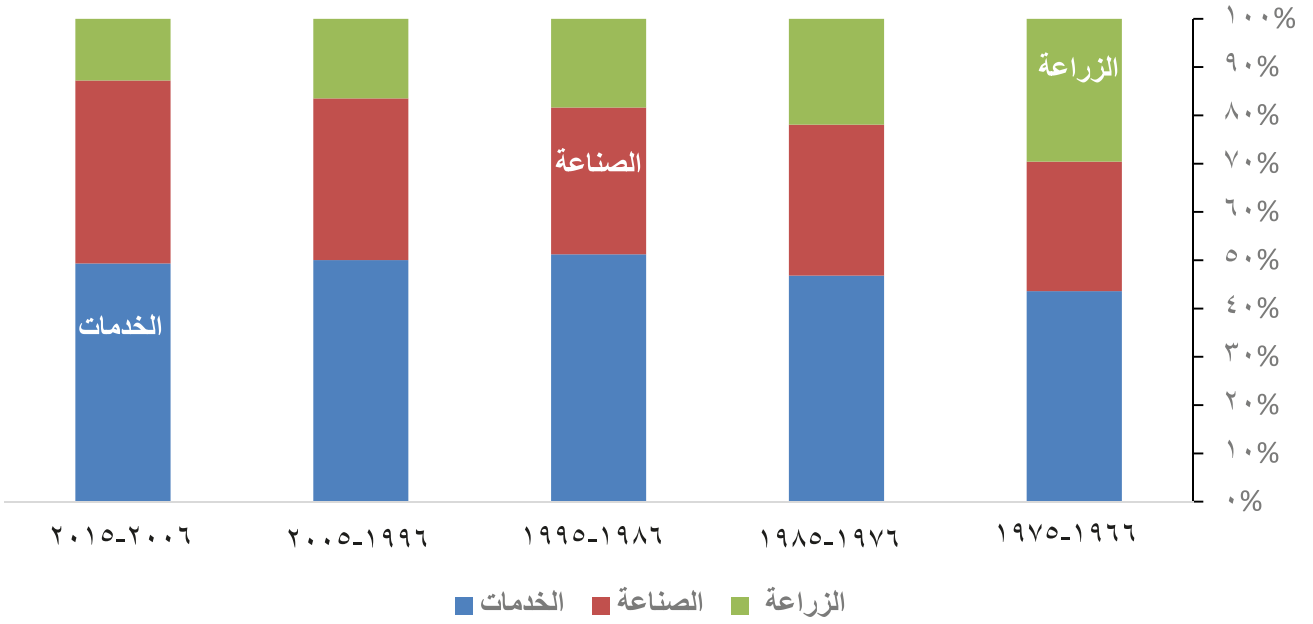

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية ٢٠١٦.

تمثل الخدمات النصيب الأكبر من التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي كما أن معظم هذه الخدمات خدمات إنتاجية.

الهيكل الاستثماري يتسم بالجمود والتركيز على الاستخراجات

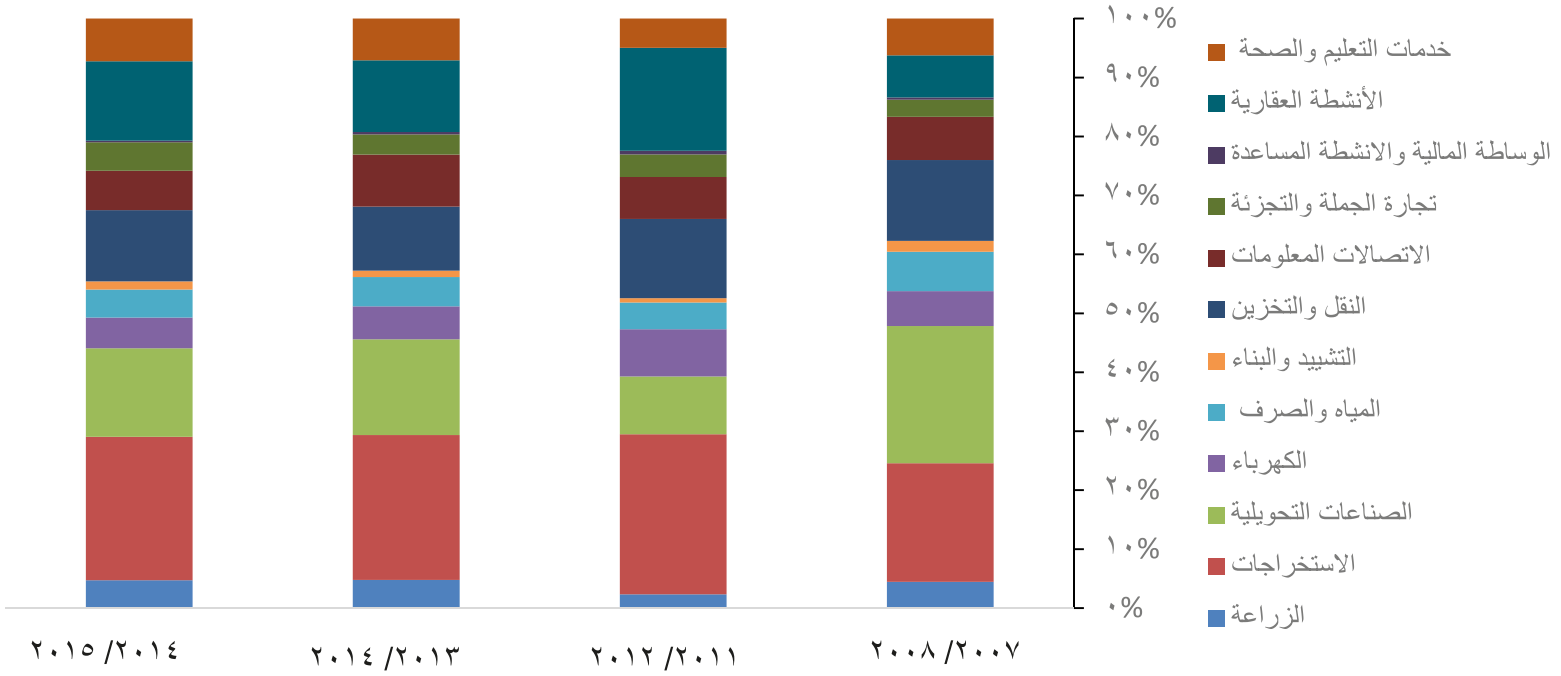

المصدر: وزارة التخطيط.

نجد أن نصيب الصناعات التحويلية في تراجع، حيث إن التركيز على الاستخراجات يتم على حساب حصة الصناعات التحويلية. كما نرى أن نصيب الأنشطة العقارية والنقل والتخزين في ارتفاع.

دور متزايد للاستثمارات العامة في معظم القطاعات

القطاعات	٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
الزراعة	٣٥٪	٦٥٪	٣٦٪	٦٤٪	٣٩٪	٦١٪
الاستخراجات	٢٣٪	٧٧٪	٤٢٪	٥٨٪	٣٧٪	٦٣٪
الصناعات التحويلية	١٤٪	٨٦٪	١٥٪	٨٥٪	١٦٪	٨٤٪
الكهرباء	١٠٠٪	٠٪	٨٩٪	١١٪	٩٠٪	١٠٪
المياه والصرف	١٠٠٪	٠٪	١٠٠٪	٠٪	١٠٠٪	٠٪
التشييد والبناء	٢٠٪	٨٠٪	٣١٪	٦٩٪	٢٨٪	٧٢٪
النقل والتخزين	٥٢٪	٤٨٪	٦١٪	٣٩٪	٦١٪	٣٩٪
الاتصالات والمعلومات	١٢٪	٨٨٪	٣٪	٩٧٪	٥٪	٩٥٪
تجارة الجملة والتجزئة	٥٪	٩٥٪	٨٪	٩٢٪	٢٪	٩٨٪
الأنشطة العقارية	٢٪	٩٨٪	٢١٪	٧٩٪	١٩٪	٨١٪
خدمات التعليم	٥٤٪	٤٦٪	٦٢٪	٣٨٪	٦٢٪	٣٨٪
الخدمات الصحية	٦١٪	٣٩٪	٥٥٪	٤٥٪	٤٦٪	٥٤٪
الإجمالي العام	**٣٥٪**	**٦٥٪**	**٤٢٪**	**٥٨٪**	**٤٤٪**	**٥٦٪**

المصدر: وزارة التخطيط.

الاستثمارات المحلية والأجنبية كنسبة من الناتج الإجمالي

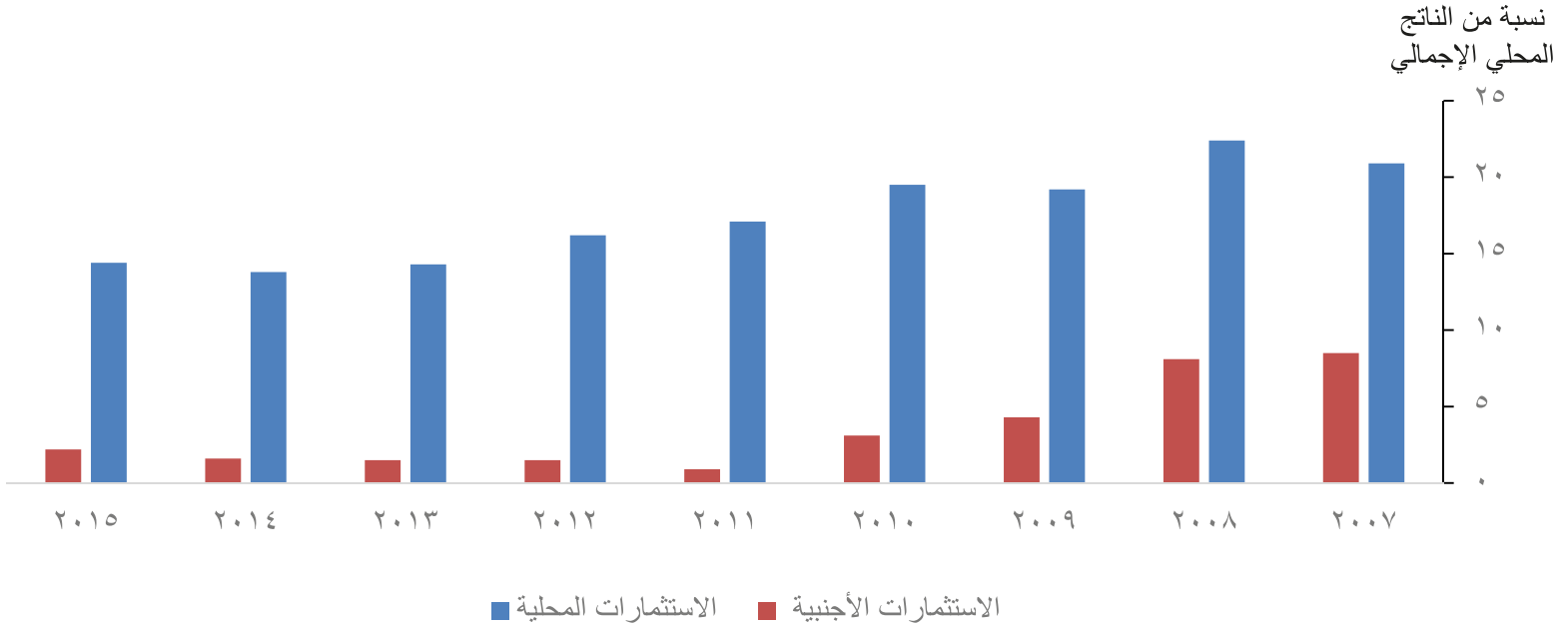

المصدر: وزارة المالية.

الاستثمار المحلي هو الأساس والقائد، ولكنه شهد انخفاضا في معدلاته خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ ونجد أن الاستثمار المحلي والأجنبي لهما نفس الاتجاه. الاستثمار الأجنبي لن يأتي إلا إذا كان هناك استثمار محلي قوي.

مصادر النقد الأجنبي

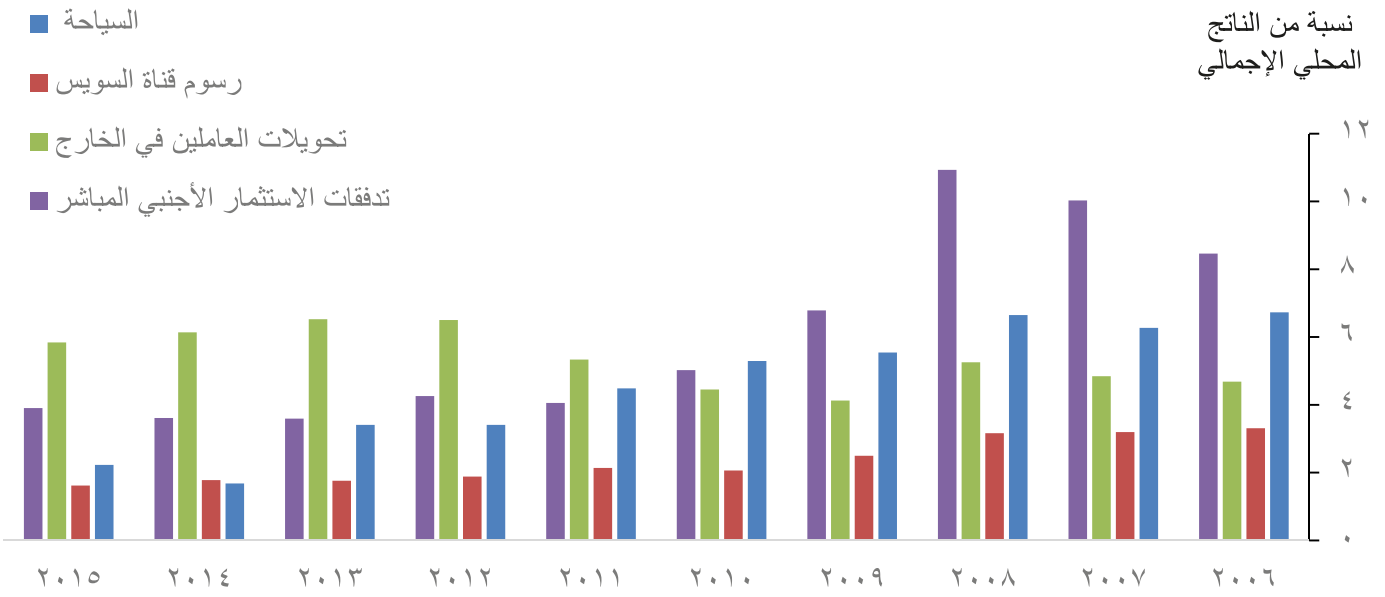

المصدر: بيانات البنك المركزي.

منذ عام ٢٠٠٨، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ورسوم قناة السويس، وعائدات السياحة، وأصبحت تحويلات العاملين في الخارج هي المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي.

صادرات الصناعات التحويلية (% من مجموع إنتاجها)

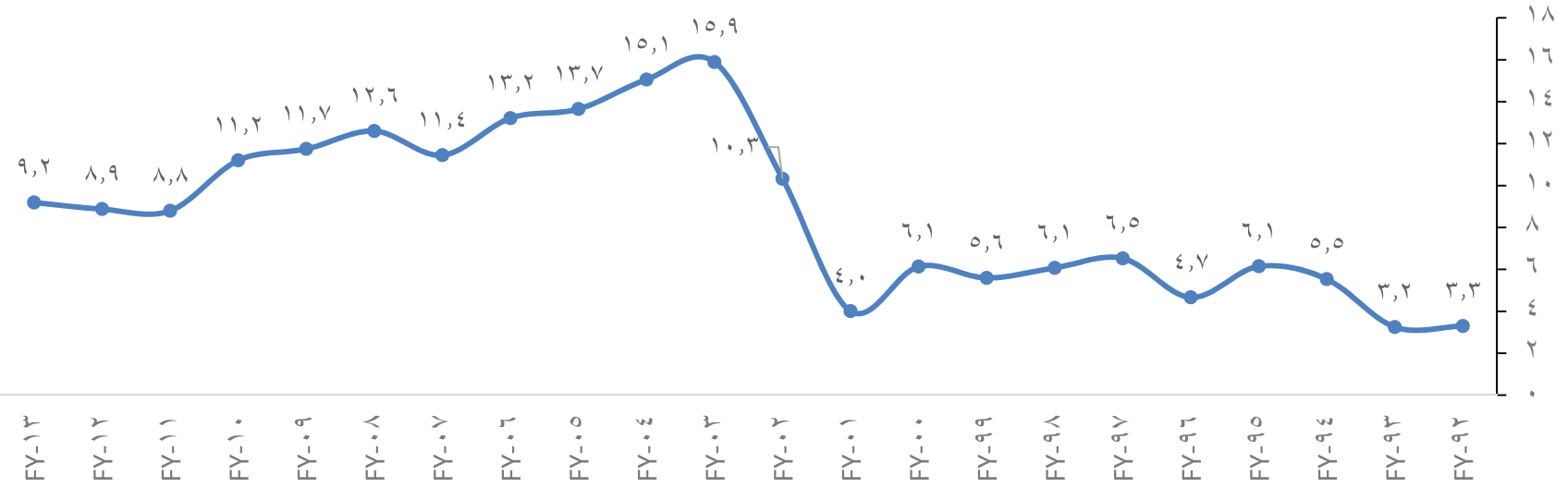

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

شهدت صادرات الصناعات التحويلية ارتفاعا في عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ نتيجة التغير في سعر الصرف. ولكنها أخذت في الانخفاض في السنوات التالية ولم ترتفع مرة أخرى لنفس هذا المستوى. كما أنها عادت لمستويات متقاربة لما قبل تحرير سعر الصرف، وهذا يعني أن انخفاض الصادرات مرتبط بمجموعة من المشاكل الهيكلية والمؤسسية التي لم يتم علاجها.

انخفاض معدل نمو الصادرات (على أساس سنوي مقارن %)

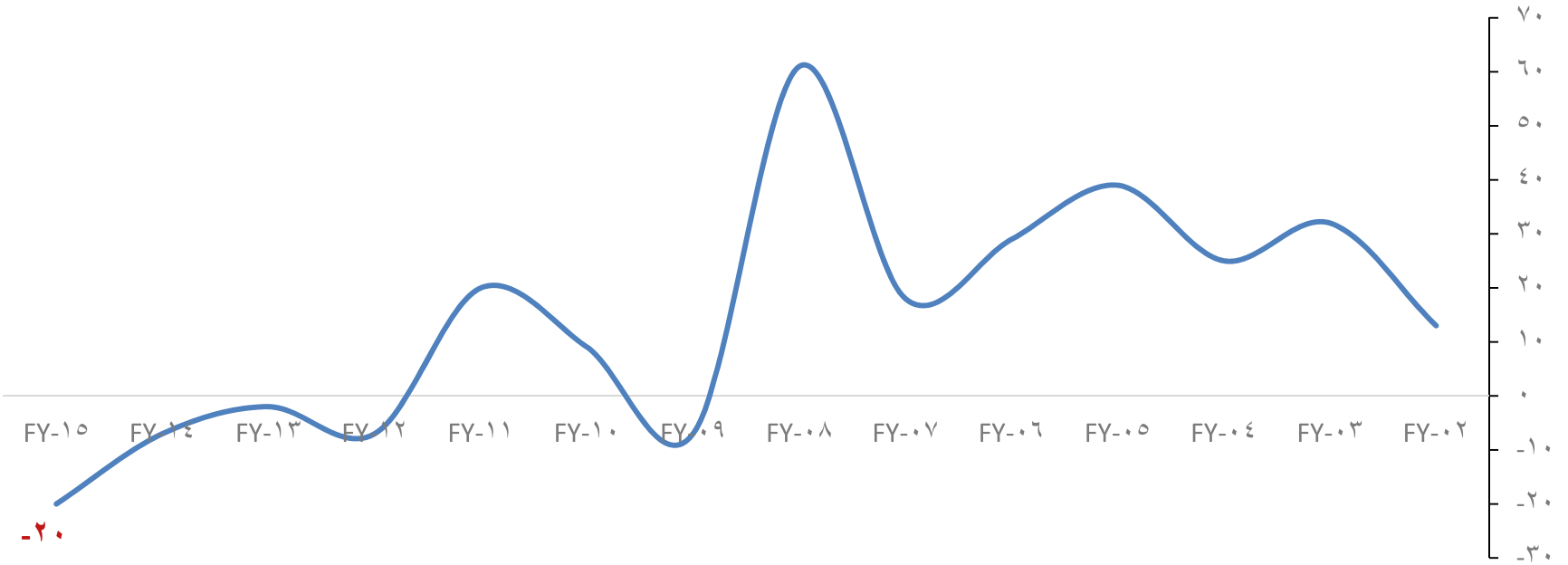

المصدر: نقطة التجارة الدولية المصرية.

... تجدر الإشارة إلى أن التضخم في مصر ينشأ من عدم الكفاءة في السوق المحلية أكثر من كونه نتيجة للتضخم المستورد ...
والتضخم في مصر مشكلة محلية في الأساس بسبب ضعف منظومة التجارة الداخلية

- فروق التضخم آخذة في الاتساع بين مصر وشريكها التجاري الرئيسي (الاتحاد الأوروبي)، وكذلك مع الولايات المتحدة

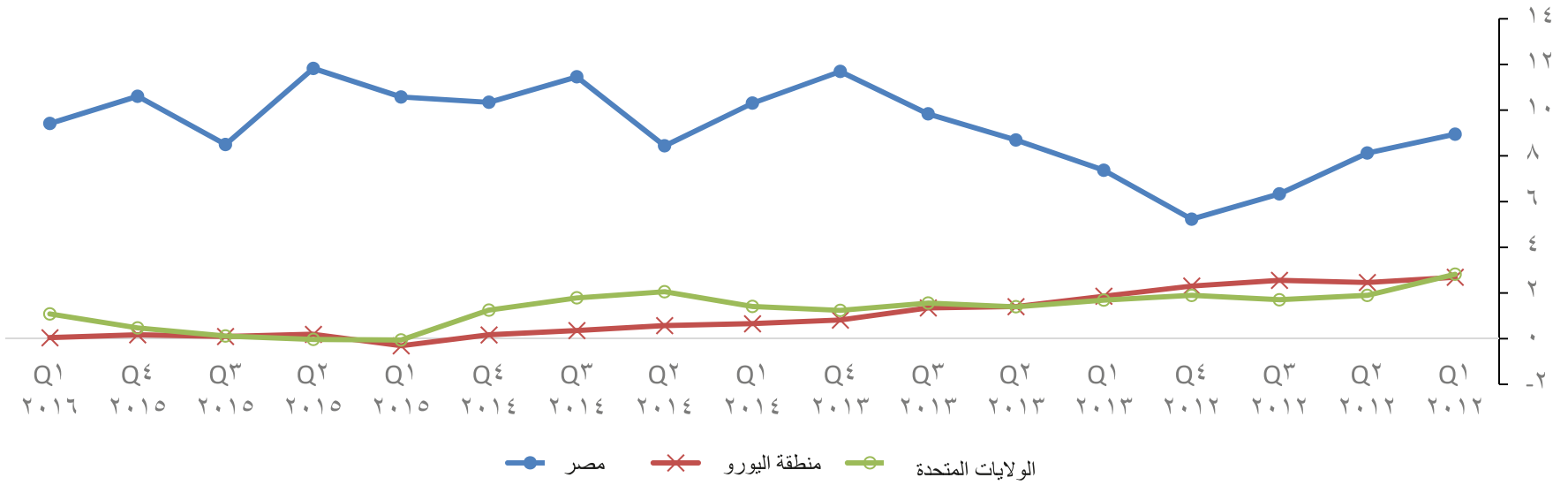

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية.

اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي (جنيه/دولار) ... ويتضح من الشكل كيف فقدت السيطرة على سوق الصرف منذ مارس ٢٠١٦

المصدر: البنك الأهلي المصري.

معدلات نمو السكان مقارنة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على أساس سنوي مقارن %)

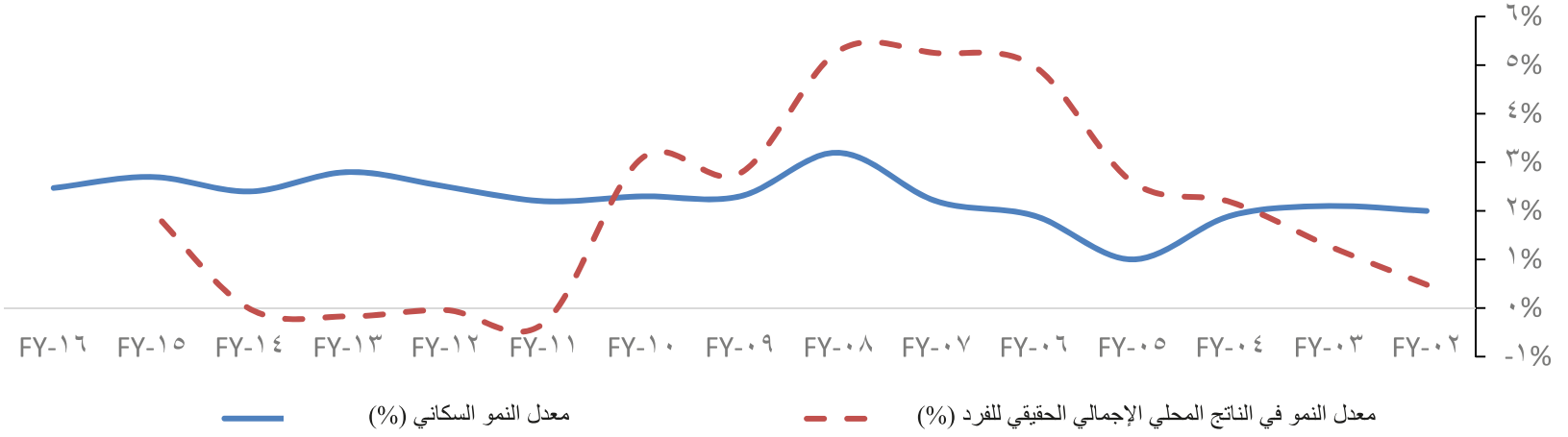

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ ومؤشرات التنمية الدولية.

على الرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، إلا أن الأداء الاقتصادي الجيد في ذلك الوقت قد انعكس إيجابيا على معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما نلاحظ خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٥ أنه برغم استقرار معدل النمو السكاني، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بشكل ملحوظ، فعلى الرغم من خطورة مشكلة السكان إلا أن أساس المشكلة هو ضعف الأداء الاقتصادي.

معدلات البطالة الرسمية في ارتفاع

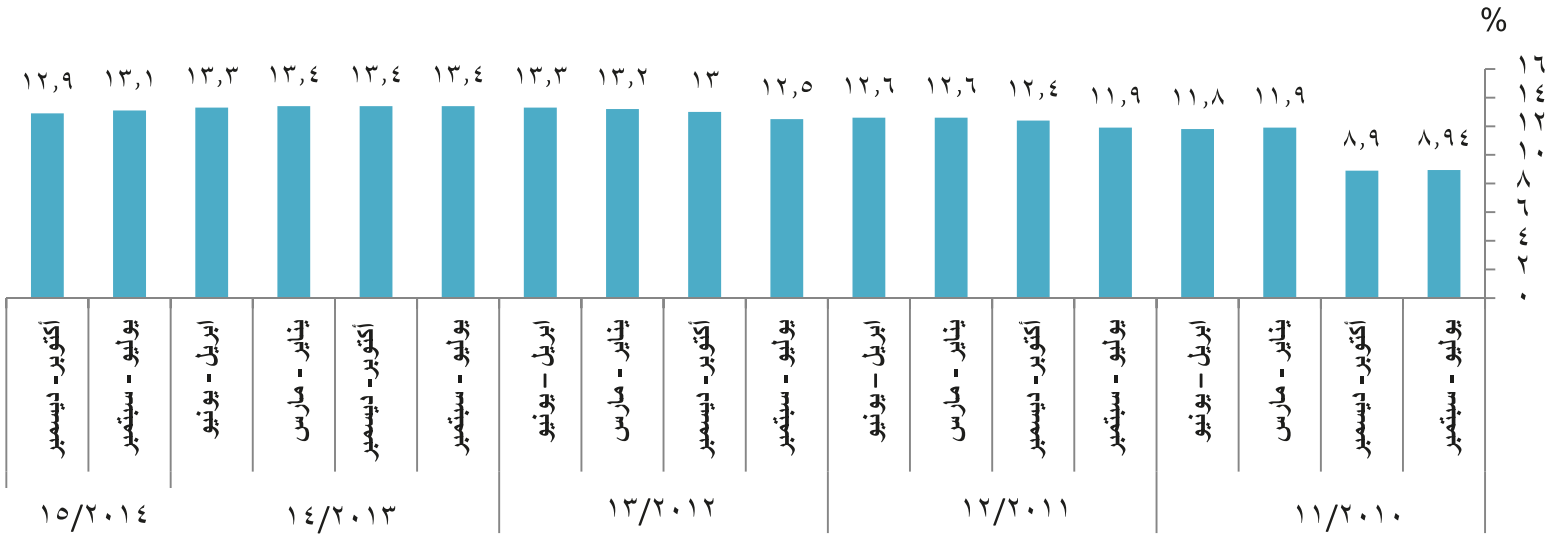

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما أن هذه المعدلات لا تعكس الصورة كاملة، حيث إن هناك بطالة مقنعة. ثم أن التعريف يتضمن أداء أي نوع عمل حتى لو لفترة محدودة يندرج ضمن العاملين، وبالتالي فمعدل البطالة لا يعكس المعدل الحقيقي.

ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب

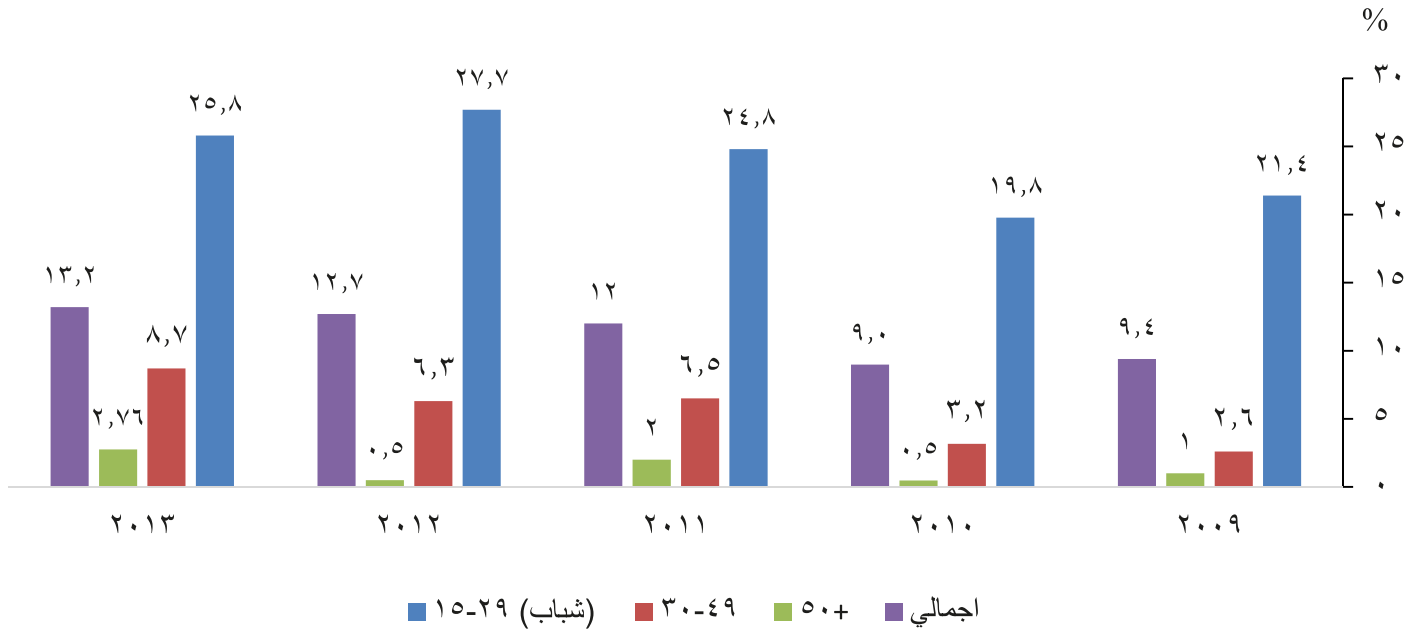

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

المتعلمون يعانون من البطالة أكثر من الأميين
وهو ما يعكس ضعف منظومة التعليم وعدم ربطها بسوق العمل كما يوضح بساطة نوعية الأعمال المتاحة

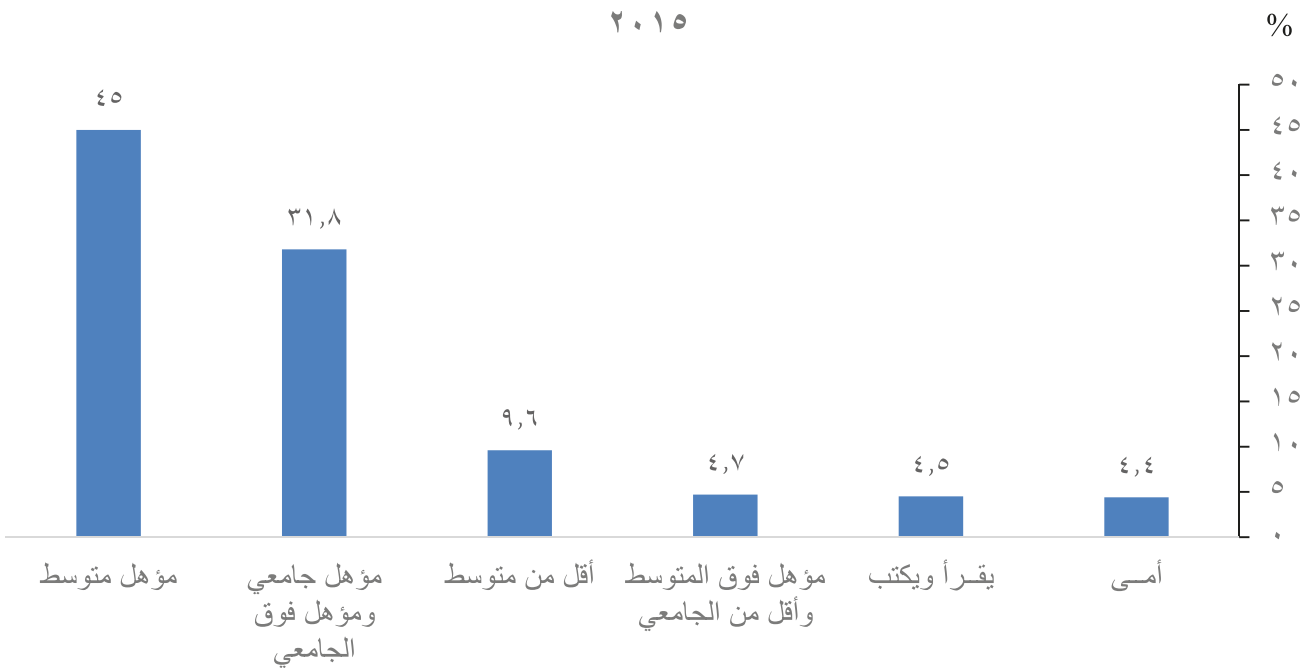

* المؤهل المتوسط يشمل الفني والعام.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

توقعات نمو السكان من الشباب العربي (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤) حتى عام ٢٠٥٠
أعلى معدل نمو للشباب العربي في مصر

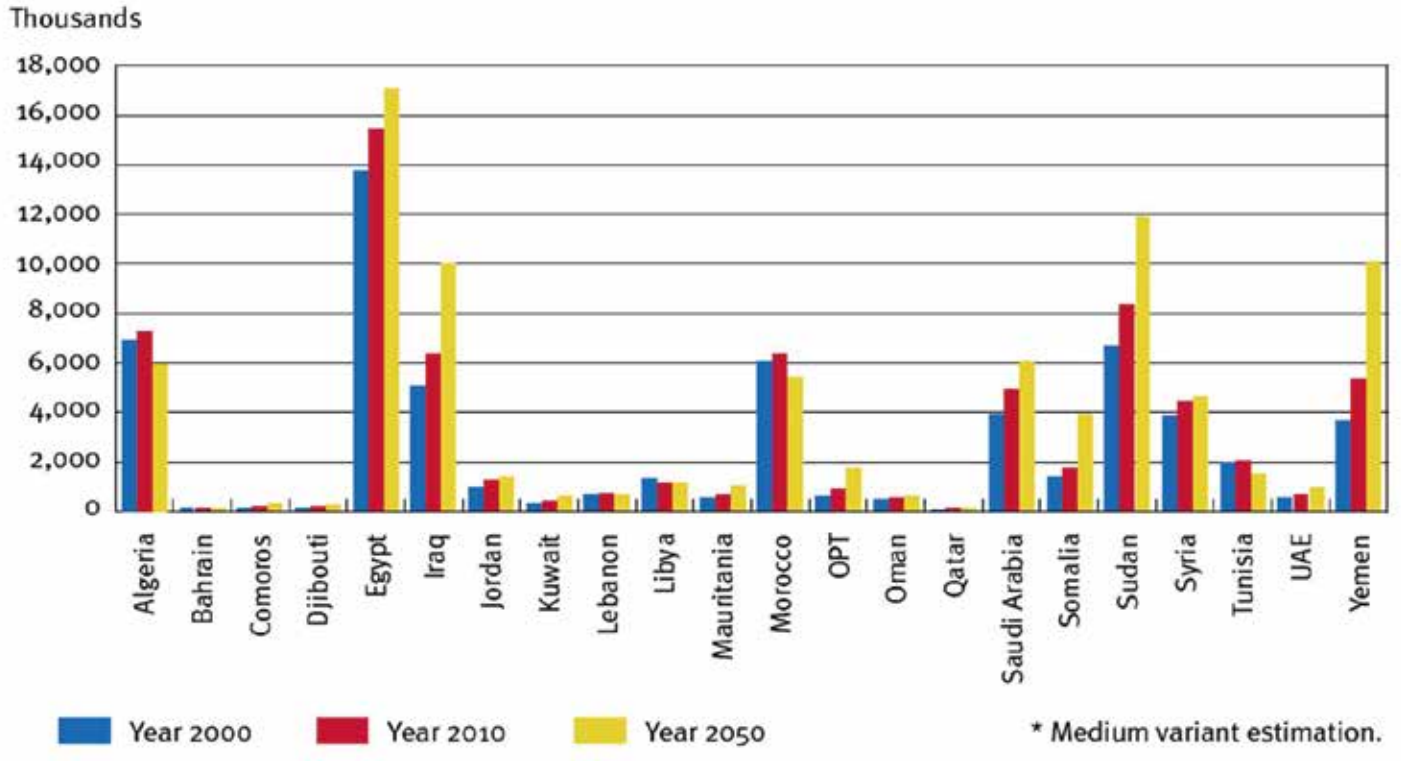

المصدر: ٢٠٠٨ United Nations Population Division .

غياب العدالة الاجتماعية...

١٢٢١
عدد المناطق العشوائية

٢٧%
فقط من قرى مصر قريبة من نقطة إطفاء حريق

٢١%
فقط من قرى مصر تتواجد لديها شبكات صرف صحي

٢٧%
من سكان مصر فقراء

٨٥%
من قرى مصر تنقطع بها الكهرباء على الأقل مرة واحدة في الأسبوع

٩٧%
من قرى مصر لا يوجد لديها غاز طبيعي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مشكلة المخلفات المزمنة: فرص ضائعة ومعاناة للمواطنين

٢٢
مليون طن/ عام
المخلفات البلدية الصلبة

٤٠-٢٠
مليون طن/ عام
المخلفات الزراعية

يمكن الاستفادة منها في إنتاج ٩ مليون طن/ عام من الوقود الصلب البديل (RDF) والأسمدة العضوية

يمكن الاستفادة منها في إنتاج ١٦ مليون طن/ عام من الوقود الصلب البديل (RDF) والأسمدة العضوية

فقر
٢٧%
من الجمهورية
عجز
الموازنة
١١,٥%
نسبة من الناتج
المحلي
الدين
المحلي
٨٧,١%
نسبة من الناتج
المحلي
السياحة
القطاع الغير
رسمي
بطالة
١٢,٨%
تضخم
١٠,٢٧%
سعر
الصرف
٨,٨
جنية/دولار
العشوائيات
١٢١ من ١٨٩
دولة في تقرير
ممارسة الاعمال
تحويلات
العاملين
في
الخارج
معاناه
المواطن
الصادرات
١١٦ من ١٤٠
دولة في تقرير
التنافسية

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦.

الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى

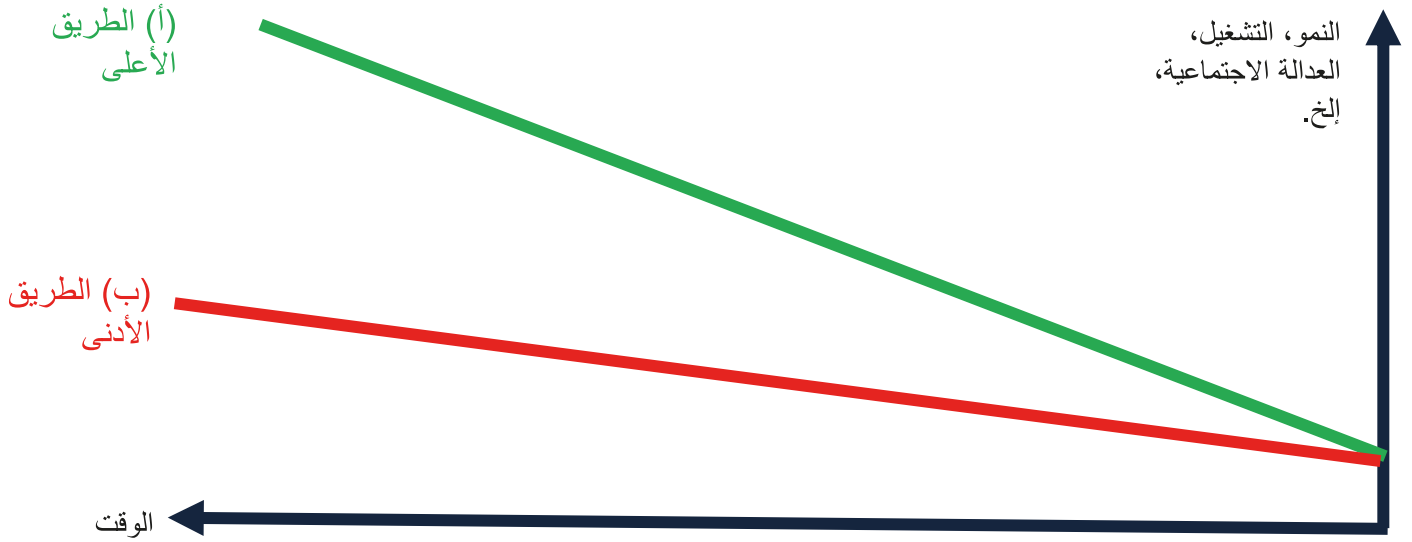

(أ) الطريق الأعلى: بناء قدرات جديدة، والعدالة الاجتماعية، والاقتصاد التنافسي، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، وتحسين موقف المالية العامة، وتحسين بيئة الأعمال)، والإصلاح المؤسسي، واستكشاف قطاعات جديدة، إلخ.

(ب) الطريق الأدنى: نمو قصير الأجل، مبني على الأجور المنخفضة، وعدم تنافسية وصناعات تعتمد على الموارد، إلخ.

البنية التحتية المادية تحتاج إلى تغيير في السياسات وإلا ستتحول إلى تكلفة غارقة

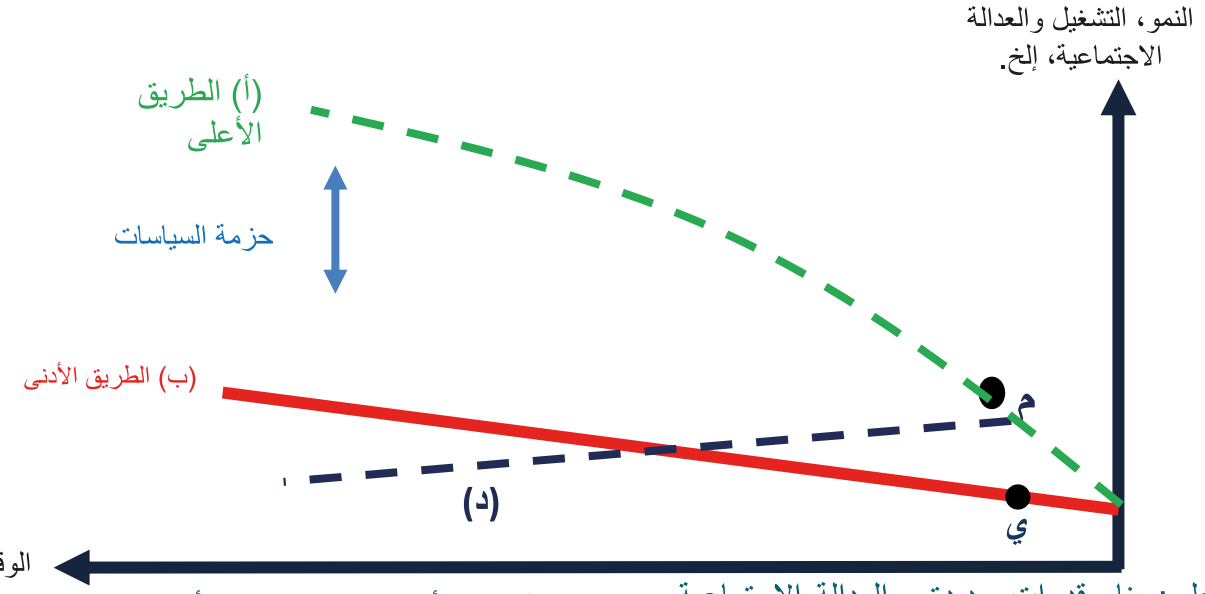

(أ) الطريق الأعلى: بناء قدرات جديدة، والعدالة الاجتماعية، والاقتصاد التنافسي، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، وتحسين موقف المالية العامة، وتحسين بيئة الأعمال)، والإصلاح المؤسسي، واستكشاف قطاعات جديدة، إلخ.

م: تمثل الاستثمار في البنية التحتية المادية (المشروعات القومية الكبرى) خلال العامين الأخيرين.

(ب) الطريق الأدنى: نمو قصير الأجل، مبني علي الأجور المنخفضة، وعدم تنافسية وصناعات تعتمد علي الموارد، إلخ.

(د) السيناريو الأسوأ: إنفاق مرتفع على البنية التحتية المادية مع تحسن ضئيل أو لا تحسن في الكفاءة، وعبء كبير للمشروعات القومية الكبرى، مما قد يؤدي إلى طريق أكثر دنوا حتى من الطريق الأدنى الأصلي.

ي: يمثل الوضع الأصلي قبل المشروعات القومية الكبرى.

بنية السياسات
الإطار التشريعي مثل قانون الاستثمار وقانون الإدارة المحلية، إلخ
الحوافز والعراقيل، مثل الحوافز الضريبية وغير الضريبية
التغييرات في الإجراءات، مثل إجراءات منح التراخيص
التغييرات الهيكلية، مثل إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية
البنية التحتية المادية
بناء طرق جديدة
بناء موانئ جديدة
بناء مدن جديدة
استصلاح الأراضي
إصلاح قطاع الكهرباء
إلخ

الطريق الأعلى (أ) - الافتراضات

- إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتوفير تمويل عاجل لسد فجوة التمويل الخارجي
- تخفيض سعر الصرف إلى ١٤ جنيه/ دولار بدءا من السنة المالية ٢٠١٦/ ٢٠١٧
- إصلاحات كبيرة في بيئة الأعمال والإطار الاقتصادي الكلي
- المعدل الحدي لرأس المال/الناتج = ٣.٥
- زيادة معدل الادخار المحلي (والوطني) بفعل الإصلاحات المالية العامة
- انخفاض معدل التضخم بسبب الإصلاحات في شبكة التجارة الداخلية
- بذل جهود أفضل لضبط أوضاع المالية العامة، وحل قضية تزايد التزامات المعاشات التقاعدية.
- يمكن الحد من ارتفاع العجز في الحساب الجاري بزيادة التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة.
- توجيه مزيد من الائتمان للقطاع الخاص
- نمو الصادرات بالدولار الأمريكي سوف يكون أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تبدأ من ٣-٤% بسبب مكاسب التنافسية في البداية بعد تخفيض سعر الصرف، ثم يستقر عند ٣% بسبب التحسن في بيئة الأعمال، وخاصة بالنسبة للأنشطة ذات التوجه التصديري
- ارتفاع مرونة التشغيل يتسق مع الافتراض الذي مفاده أن القطاع الخاص يستعيد ريادته في النشاط الاقتصادي (توليد فرص العمل على المدى الطويل).

أهداف الصادرات في حالة الطريق الأعلى

المؤشر	حاليا	هدف الطريق الأعلى
صادرات الصناعة التحويلية (كنسبة من إجمالي الصادرات)	٤٧%	٧٨% (مثل تركيا)
صادرات مرتفعة التكنولوجيا (كنسبة من صادرات الصناعة التحويلية)	١,٣%	١١,٥% (متوسط البلدان في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط)
صادرات الصناعة التحويلية (كنسبة من إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية)	٩%	٤٠% (مثل الهند)

الطريق الأعلى (أ) – توقعات

المؤشر	٢٠١٥ a	٢٠١٦e	٢٠١٧ p	٢٠١٨ p	٢٠١٩ p	٢٠٢٥ p
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على افتراض أن المعدل الحدي لرأس المال/ الناتج= ٣,٥ (%)	٤,٢	٥	٥,٧	٦	٦,٤	٧,١
معدل الادخار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٥,٩	٦,٥	٨	٩	١٠	١٢
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٤,٤	١٧,٥	٢٠	٢١	٢٢,٥	٢٥
معدل التضخم (%)	١١,٤	١١	٩	٨	٧	٦
عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١١,٥	١٠	٩	٨	٨	٧
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	٨٧,١	٩٣,١	٩٢,٨	٨٩,٦	٨٥,٨	٧٠,٨
سعر الصرف	٧,٥٣	٨,٨	١٤	١٤	١٤	١٤
رصيد الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٩-	٤-	٥-	٥-	٥,٥-	٦-
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	٣-	١٣-	١٢-	١٣-	١٦-	٣٧-
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في النفط وغير النفط (مليار دولار)	٦	١٠	١٤	١٧	٢١	٣٣
إجمالي صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	٤٤	٤٦	٥٠	٥٥	٦١	١٠٧
غطاء الصادرات/ الواردات (نسبة)	٠,٥٦	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٦١	٠,٦٤	٠,٧٦
الميزان التجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١١-	١١-	١٦-	١٣-	١٢-	٦-
معدل البطالة (%)	١٢,٧	١٣,٣	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٥	٩,٨
نصيب القطاع الحكومي من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٦٥	٦٥	٦٠	٦٠	٥٥	٤٥
نصيب القطاع الخاص من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٢٣	٢٢	٢٧	٢٧	٣٢	٤٢

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: المقصود هو العام المالي، أي أن ٢٠١٥ يشير إلى العام المالي ٢٠١٤/ ٢٠١٥. a: الفعلي e: مقدر p: متوقع.

الطريق (د) - افتراضات

- لا اتفاق مع صندوق النقد الدولي . سير العمل كالمعتاد.
- لا تخفيض في قيمة العملة.
- المعامل الحدي لرأس المال/الناتج= ٥.
- استمرار انخفاض معدل الادخار المحلي (والوطني) وذلك بسبب غياب الإصلاحات المالية العامة.
- الحفاظ على نسبة العجز في الحساب الجاري عند ٣% من الناتج المحلي الإجمالي بدءا من العام المقبل (عجز مقداره ١١ مليار دولار) حتى عام ٢٠٢٥ (عجز مقداره ٢٥ مليار دولار) حتى تكون قادرة على سداد دفعات الديون الخارجية.
- الافتراضان السابقان يعنيان أن الاستثمارات لن تتجاوز ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يُترجم إلى معدل نمو قدره ٣,٢%، على افتراض أن المعامل الحدي لرأس المال/الناتج= ٥.
- نظرا لعدم ضبط أوضاع المالية العامة، من المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة إلى ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب مدفوعات الفائدة على الديون الداخلية المتراكمة، وكذلك المدفوعات قصيرة الأجل على الديون الخارجية. ثم يتم الإبقاء على العجز عند ١٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك لتلبية الزيادة في التزامات التقاعد (من المتوقع أن تبلغ ٣٥٠ مليار جنيه سنويا في غضون ١٠ سنوات).
- استمرار الاقتراض الحكومي المكثف من القطاع المصرفي المحلي.
- من المفترض أن تبلغ مرونة التشغيل ٠,٣، وهو ما يتسق مع تقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة لمصر.
- نمو الصادرات بالدولار الأمريكي سيكون أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١% وذلك بسبب عدم خفض سعر الصرف.

الطريق (د): توقعات

المؤشر	a٢٠١٥	e٢٠١٦	p٢٠١٧	p٢٠١٨	p ٢٠١٩	p ٢٠٢٥
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على افتراض أن المعدل الحدي لرأس المال/ الناتج= ٥ (%)	٤,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢
معدل الادخار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٥,٩	٦	٦	٦	٦	٦
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٤,٤	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
معدل التضخم (%)	١١,٣٩	١١	١٣	١٣	١٣	١٣
عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١١,٥	١٢,٥	١٣	١٤	١٤	١٢,٥
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	٨٧,١	٩٤,٥	٩٨	١٠٠,٢	١٠١	١٠٩,٣
سعر الصرف	٧,٥٣	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
رصيد الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٩-	٣-	٣-	٣-	٣-	٣-
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	٣-	٩-	١١-	١٢-	١٣-	٢٥-
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في النفط وغير النفط (مليار دولار)	٦	١٠	٦	٦	٦	٨
إجمالي صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	٤٤	٤٥	٤٦	٤٨	٤٩	٥٧
غطاء الصادرات/ الواردات (نسبة)	٠,٥٦	٠,٥٦	٠,٥٦	٠,٥٦	٠,٥٥	٠,٥٤
الميزان التجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١١-	١١-	١٠-	٩-	٩-	٦-
معدل البطالة (%)	١٢,٧	١٣,٨	١٥	١٦,٢	١٧,٤	٢٤,١
نصيب القطاع الحكومي من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
نصيب القطاع الخاص من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٢٣	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: المقصود هو العام المالي، أي أن ٢٠١٥ يشير إلى العام المالي ٢٠١٤/ ٢٠١٥.

a: الفعلي e: مقدر p: متوقع

٢٠١٧

المؤشر	أعلى	د
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٥,٧	٣,٢
معدل الادخار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٨	٦
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٠	١٦
معدل التضخم (%)	٩	١٣
عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٩	١٣
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	٩٢,٨	٩٨
سعر الصرف	١٤	٨,٨
رصيد الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٥-	٣-
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	١٢-	١١-
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في النفط وغير النفط (مليار دولار)	١٤	٦
إجمالي صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	٥٠	٤٦
غطاء الصادرات/ الواردات (نسبة)	٠,٥٨	٠,٥٦
الميزان التجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١٦-	١٠-
معدل البطالة (%)	١٣,٦	١٥
نصيب القطاع الحكومي من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٦٠	٦٥
نصيب القطاع الخاص من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٢٧	٢٢

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٢٠١٨

المؤشر	أعلى	د
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٦	٣,٢
معدل الادخار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٩	٦
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢١	١٦
معدل التضخم (%)	٨	١٣
عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٨	١٤
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	٨٩,٦	١٠٠,٢
سعر الصرف	١٤	٨,٨
رصيد الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٥-	٣-
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	١٣-	١٢-
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في النفط وغير النفط (مليار دولار)	١٧	٦
إجمالي صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	٥٥	٤٨
غطاء الصادرات/ الواردات (نسبة)	٠,٦١	٠,٥٦
الميزان التجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١٣-	٩-
معدل البطالة (%)	١٣,٦	١٦,٢
نصيب القطاع الحكومي من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٦٠	٦٥
نصيب القطاع الخاص من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٢٧	٢٢

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٢٠١٩

المؤشر	أعلى	د
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٦,٤	٣,٢
معدل الادخار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١٠	٦
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٢,٥	١٦
معدل التضخم (%)	٧	١٣
عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٨	١٤
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	٨٥,٨	١٠١
سعر الصرف	١٤	٨,٨
رصيد الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٥,٥-	٣-
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	١٦-	١٣-
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في النفط وغير النفط (مليار دولار)	٢١	٦
إجمالي صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	٦١	٤٩
غطاء الصادرات/ الواردات (نسبة)	٠,٦٤	٠,٥٥
الميزان التجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١٢-	٩-
معدل البطالة (%)	١٣,٥	١٧,٤
نصيب القطاع الحكومي من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٥٥	٦٥
نصيب القطاع الخاص من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٣٢	٢٢

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٢٠٢٥

المؤشر	أعلى	د
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٧,١	٣,٢
معدل الادخار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١٢	٦
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٥	١٦
معدل التضخم (%)	٦	١٣
عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٧	١٢,٥
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	٧٠,٨	١٠٩,٣
سعر الصرف	١٤	٨,٨
رصيد الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٦-	٣-
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	٣٧-	٢٥-
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في النفط وغير النفط (مليار دولار)	٣٣	٨
إجمالي صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	١٠٧	٥٧
غطاء الصادرات/ الواردات (نسبة)	٠,٧٦	٠,٥٤
الميزان التجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٦-	٦-
معدل البطالة (%)	٩,٨	٢٤,١
نصيب القطاع الحكومي من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٤٥	٦٥
نصيب القطاع الخاص من الائتمان (كنسبة من إجمالي الائتمان)	٤٢	٢٢

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

تبدأ مصر في التواجد على الطريق الأعلى للتنمية حيث النمو المرتفع المستدام مع العدالة الاجتماعية، وتنطلق إمكاناتها الاقتصادية، وتستعيد قدرتها التنافسية والجدارة الائتمانية الدولية، والقدرة على مواجهة الاضطرابات الدولية، وتنفذ التغييرات المؤسسية والهيكلية اللازمة التي تضمن استمرارها على هذا الطريق وتحصد نتائج ملموسة وواضحة من هذا التوجه في غضون عامين.

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب) التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

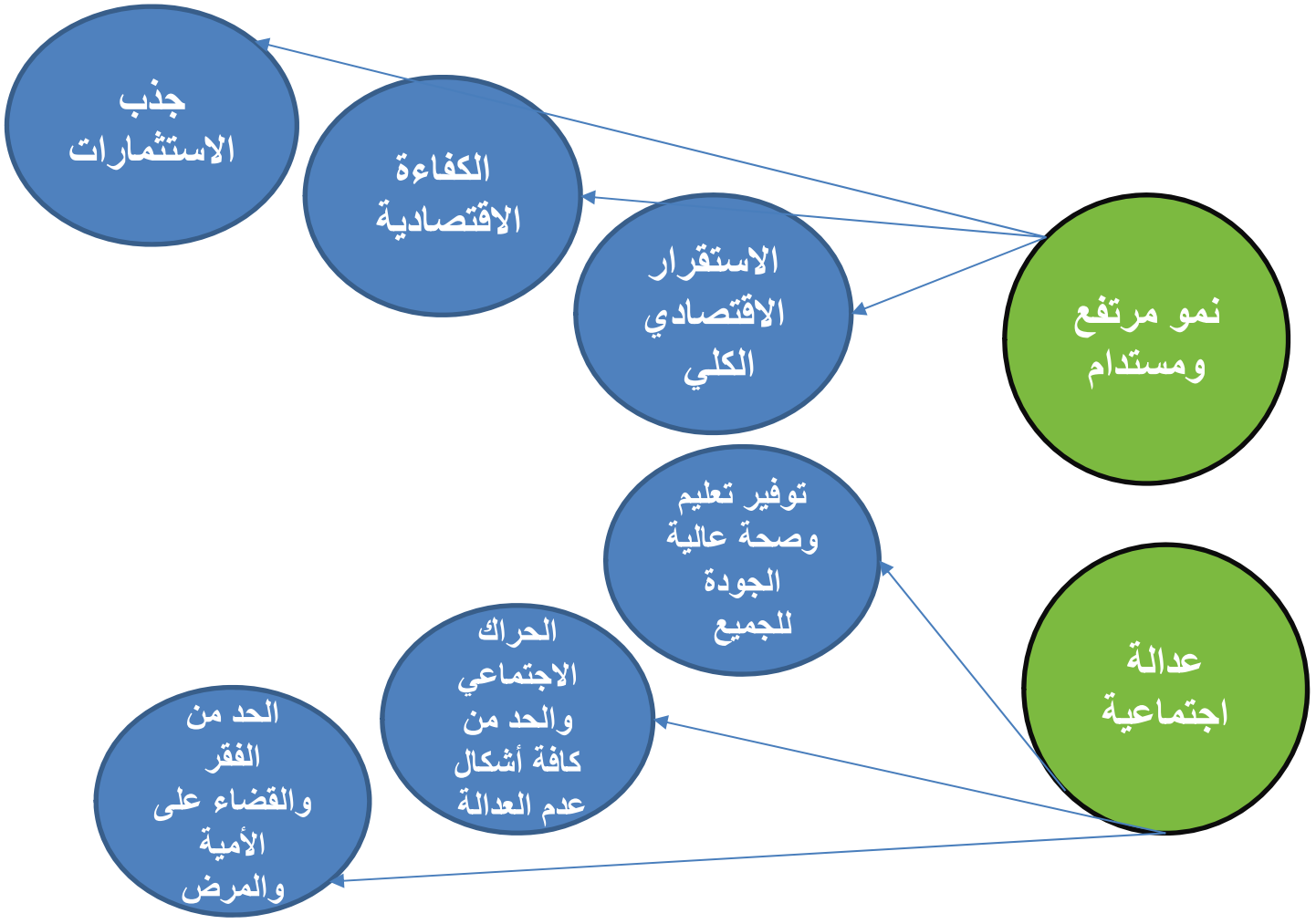
جذب الاستثمارات
الكفاءة الاقتصادية
الاستقرار الاقتصادي الكلي
نمو مرتفع ومستدام
توفير تعليم وصحة عالية الجودة للجميع
الحراك الاجتماعي والحد من كافة أشكال عدم العدالة
الحد من الفقر والقضاء على الأمية والمرض
عدالة اجتماعية

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

الأهداف	الأهداف الفرعية	التحديات	السياسات
نمو مرتفع ومستدام	جذب الاستثمارات	١- معدل ادخار منخفض ٢- ارتفاع الاقتراض الحكومي ومزاحمة أنشطة القطاع الخاص ٣- اختلال سعر الصرف والقيود على النقد الأجنبي ٤- البيروقراطية وشروط معقدة لمنح التراخيص، وارتفاع تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال ٥- تعقيد الإطار التشريعي ٦- عدم تحديث وتفتيت قاعدة البيانات الخاصة بالبنية التحتية والأراضي، إلخ ٧- كبر حجم العمالة غير الماهرة ٨- تدني بنية تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المادية ٩- زيادة أنشطة القطاع غير الرسمي ١٠- السيطرة الاحتكارية في العديد من القطاعات	١- الانتقال إلى سعر صرف تحدده السوق مع التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية ٢- تشريعات الأعمال التجارية: • تبسيط التشريعات الحالية • إلغاء الترخيص الصناعي • تقليل الروتين في الإجراءات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال • تعديل قوانين الاستثمار والعمل وإصدار قانون الإفلاس ٣- تعزيز الحكومة الإلكترونية على جميع مستويات أنشطة الإنتاج وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٤- وضع آلية لتخصيص الأراضي تتسم بالشفافية والموضوعية وتعتمد على آليات السوق ٥- إيجاد آلية سريعة وواسعة النطاق لتسوية المنازعات ٦- التدريب المهني وتحسين نظام التعليم الفني ٧- الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية ٨- جذب القطاع غير المنظم من خلال منح التسهيلات التمويلية مع استحداث ضريبة ثابتة مخفضة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٩- توحيد قاعدة البيانات (البنية التحتية والأراضي والطرق،-) لتحسين استهداف الاستثمار ١٠-وضع خريطة للاستثمار بناء على الموارد المتاحة (على سبيل المثال الموارد الطبيعية والموارد البشرية) ١١-التنسيق ما بين استراتيجية جذب الاستثمارات الخارجية واستراتيجية الاستثمار والأهداف القومية ١٢- الترويج وتسهيل الاستثمارات
	الكفاءة الاقتصادية	١- الاختلالات الداخلية: أ- ارتفاع العجز في الميزانية • انخفاض الإيرادات (التهرب الضريبي، صغر القاعدة الضريبية، وضعف نظام التحصيل، إلخ) • زيادة الإنفاق الحكومي على الأجور والدعم فوائد الدين ب- تزايد الدين المحلي ٢- الاختلالات الخارجية: أ- العجز في الميزان الجاري والتجاري ب- خفض الاحتياطيات الأجنبية ٣- التنسيق المحدود بين الأجهزة الحكومية وبين الحكومة وأصحاب المصلحة ٤- استمرار ارتفاع معدلات التضخم حتى مع انخفاض الأسعار العالمية	١- العمل بضريبة القيمة المضافة، تمكين مصلحة الضرائب العامة، ربط ضريبة القيمة المضافة بالسياسات الضريبية الأخرى ٢- إعادة هيكلة الموازنة واعتماد موازنة البرامج ٣- توحيد قاعدة البيانات للمساهمة في ترشيد الإنفاق ٤- إصلاح عملي للقطاع العام ٥- تبسيط إجراءات الضرائب والجمارك وتسوية النزاعات ٦- تحسين إدارة الدين العام ٧- تحسين إجراءات المراجعة الداخلية للحكومة ٨- تنويع الصادرات وتعزيزها، وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة ٩- تطوير سلسلة التوريد المحلية وزيادة القيمة المضافة المحلية ١٠-تعزيز التجارة في الخدمات، خلافا للسياحة وقناة السويس ١١-تفعيل التنسيق داخل الأجهزة الحكومية وبين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة ١٢-الحد من القوة الاحتكارية، وإعادة تنظيم التجارة الداخلية ووضع لوائح لتنظيم السوق
عدالة اجتماعية	الحراك الاجتماعي والحد من كافة أشكال عدم العدالة	١- نمو سكاني مرتفع مصحوبا بعدم وجود استراتيجية شاملة للتعامل مع هذه المشكلة ٢- تدني مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد ٣- المركزية؛ وتدني مستوى المساءلة للحكومات المحلية ٤- ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب والنساء وخريجي الجامعات ٥- تدني جودة التعليم مع وجود عدم مساواة ٦- تدني جودة نظام الرعاية والوقاية الصحية وعدم وصولها لمستحقيها ٧- انتشار سوء التغذية بين الأطفال ٨- قاعدة البيانات الاجتماعية مجزأة وغير مكتملة ٩- نظام الدعم لا يستهدف المستحقين فقط	١- تمكين الحراك الاجتماعي (اعتماد تدابير لتحقيق النمو الشامل والكفاءة الوظيفية) ٢- تشجيع ريادة الأعمال وإنشاء جهاز لتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٣- تطبيق اللامركزية/ إصدار قانون الإدارة المحلية ٤- تعزيز النمو في القطاعات الغنية بالوظائف ٥- توحيد قاعدة البيانات، سجل اجتماعي موحد لسياسات الاستهداف ذات الطابع الاجتماعي ٦- تعزيز نوعية وإمكانية توصيل خدمات الرعاية الصحية ٧- تعزيز نظام توصيل الخدمة وإحداث تحول في جودة التعليم ٨- ضمان الاستهداف السليم للمجموعات الأشد فقرا من خلال توسيع شبكة الأمان الاجتماعي
	القضاء على الفقر والأمية		

التحديات

١. معدل ادخار منخفض
٢. ارتفاع الاقتراض الحكومي ومزاحمة أنشطة القطاع الخاص مع عدم وضوح دوره
٣. اختلال سعر الصرف والقيود على النقد الأجنبي
٤. البيروقراطية وشروط معقدة لمنح التراخيص؛ وارتفاع تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال - مشكلة تخصيص الأراضي
٥. تعقيد الإطار التشريعي
٦. عدم تحديث وتفتيت قاعدة البيانات الخاصة بالبنية التحتية
٧. كبر حجم العمالة غير الماهرة
٨. تدني بنية تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المادية
٩. زيادة أنشطة القطاع غير الرسمي
١٠. السيطرة الاحتكارية في العديد من القطاعات مع هيكل اقتصادي ضعيف

السياسات

١. الانتقال إلى سعر صرف تحدده السوق مع التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية
٢. تشريعات الأعمال التجارية:
   - تبسيط التشريعات الحالية
   - إلغاء الترخيص الصناعي
   - تقليل الروتين في الإجراءات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال
   - تعديل قوانين الاستثمار والعمل وإصدار قانون الإفلاس
٣. تعزيز الحكومة الإلكترونية على جميع مستويات أنشطة الإنتاج *وخاصة* بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
٤. وضع آلية لتخصيص الأراضي تتسم بالشفافية والموضوعية وتعتمد على آليات السوق
٥. إيجاد آلية سريعة وواسعة النطاق لتسوية المنازعات
٦. التدريب المهني وتحسين نظام التعليم الفني
٧. الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية
٨. جذب القطاع غير المنظم من خلال منح التسهيلات التمويلية مع استحداث ضريبة ثابتة منخفضة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
٩. توحيد قاعدة البيانات (البنية التحتية والأراضي والطرق، ...) لتحسين استهداف الاستثمار
١٠. وضع خريطة للاستثمار بناء على الموارد المتاحة (على سبيل المثال الموارد الطبيعية والموارد البشرية)
١١. التنسيق ما بين استراتيجية جذب الاستثمارات الخارجية واستراتيجية الاستثمار والأهداف القومية
١٢. الترويج وتسهيل الاستثمارات

التحديات

١. الاختلالات الداخلية:
أ- ارتفاع العجز في الميزانية
- انخفاض الإيرادات (التهرب الضريبي، صغر القاعدة الضريبية، وضعف نظام التحصيل، إلخ)
- زيادة الإنفاق الحكومي على الأجور والدعم فوائد الدين

ب- تزايد الدين المحلي
٢. الاختلالات الخارجية:
أ- العجز في الميزان الجاري والتجاري
ب- خفض الاحتياطيات الأجنبية
٣. التنسيق المحدود بين الأجهزة الحكومية وبين الحكومة وأصحاب المصلحة.
٤. استمرار ارتفاع معدلات التضخم، حتى مع انخفاض الأسعار العالمية

السياسات

١. العمل بضريبة القيمة المضافة/ تمكين مصلحة الضرائب العامة/ ربط ضريبة القيمة المضافة بالسياسات الضريبية الأخرى
٢. إعادة هيكلة الموازنة واعتماد موازنة البرامج
٣. توحيد قاعدة البيانات للمساهمة في ترشيد الإنفاق
٤. إصلاح عملي للقطاع العام
٥. تبسيط إجراءات الضرائب والجمارك وتسوية النزاعات
٦. تحسين إدارة الدين العام
٧. تحسين إجراءات المراجعة الداخلية للحكومة
٨. تنويع الصادرات وتعزيزها، وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة
٩. تطوير سلسلة التوريد المحلية وزيادة القيمة المضافة المحلية
١٠. تعزيز التجارة في الخدمات، خلافا للسياحة وقناة السويس
١١. تفعيل التنسيق داخل الأجهزة الحكومية وبين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة
١٢. الحد من القوة الاحتكارية، وإعادة تنظيم التجارة الداخلية ووضع لوائح لتنظيم السوق

التحديات

١. نمو سكاني مرتفع مصحوب بعدم وجود استراتيجية شاملة للتعامل مع هذه المشكلة
٢. تدني مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
٣. المركزية؛ وتدني مستوى المساءلة للحكومات المحلية
٤. ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب والنساء وخريجي الجامعات
٥. تدني جودة التعليم مع وجود عدم مساواة
٦. تدني جودة نظام الرعاية والوقاية الصحية وعدم وصولها لمستحقيها
٧. انتشار سوء التغذية بين الأطفال
٨. قاعدة البيانات الاجتماعية مجزأة وغير مكتملة
٩. نظام الدعم لا يستهدف المستحقين فقط
١٠. تدني جودة الصرف الصحي

السياسات

١. تمكين الحراك الاجتماعي (اعتماد تدابير لتحقيق النمو الشامل والكفاءة الوظيفية)
٢. تشجيع ريادة الأعمال وإنشاء جهاز لتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
٣. تطبيق اللامركزية/ إصدار قانون الإدارة المحلية
٤. تعزيز النمو في القطاعات الغنية بالوظائف
٥. توحيد قاعدة البيانات/ سجل اجتماعي موحد لسياسات الاستهداف ذات الطابع الاجتماعي
٦. تعزيز نوعية وإمكانية توصيل خدمات الرعاية الصحية
٧. تعزيز نظام توصيل الخدمة وإحداث تحول في جودة التعليم
٨. ضمان الاستهداف السليم للمجموعات الأشد فقرا من خلال توسيع شبكة الأمان الاجتماعي

نقاط هامة فيما يخص خطة الثلاث سنوات

- كل الأهداف الفرعية للأداء الاقتصادي مرتبطة ببعضها البعض (لا للإصلاح الجزئي)
- النمو الاقتصادي والمرتفع والمستدام لن يتحقق بدون عدالة اجتماعية والعكس صحيح
- تحديد مؤشرات أداء وجدول زمني لكل هدف
- **المطلوب ثورة إصلاحية حقيقية تُنفذ على غرار تحدي حفر قناة السويس في عام**

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة و الاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وايصاله الى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الانفاق الحكومي وزيادة الارادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

مهمة مصر خلال ستة أشهر

حل الأزمة المالية الحالية مع بدء فوري في إصلاحات مؤسسية وهيكلية تتيح زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات المحلية قبل الأجنبية واقتناص الفرص المحتملة المتمثلة في الاستثمارات المهاجرة دون تدهور مؤشرات الفقر والعدالة الاجتماعية، وتنفيذ كل هذا في أسرع وقت ممكن.

هل يبدو الأمر كمهمة مستحيلة؟

مهمة مستحيلة، إلا إذا:

آلية نجاح خطة الإنقاذ:

- تبني المزيج الصحيح من إدارة الطلب وتعزيز العرض وتدابير الحماية الاجتماعية
- البدء الفوري في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية المطلوبة بالتسلسل الصحيح وبحزم متزامنة
- الاعتماد على هذه الإصلاحات بدلا من الإجراءات التعسفية إلا في أضيق الحدود
- توصيل الاستراتيجية للشعب من خلال تدابير واضحة لحماية سبل معيشتهم، ليس فقط على الفور ومعلن عنها ولكن أيضا، والأهم من ذلك وجود ما يثبت تحقق مستقبل أفضل للمواطنين (ضوء في نهاية النفق).

آلية نجاح خطة الإنقاذ:

- تكليف جهة بمراقبة تنفيذ خطة الإنقاذ، وتقديم تقارير أسبوعية إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب
- عدم إجراء أكثر من تغيير في السياسات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على المواطن في نفس الوقت
- عدم اتخاذ أي خطوات لرفع الدعم قبل تعديل قاعدة البيانات لاستهداف سليم للفئات محدودة الدخل والأولى بالدعم
- وجود جدول زمني واضح ومؤشرات أداء لكل خطوة
- التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في التنفيذ

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

أهداف البرنامج

١	٢	٣	٤	٥
إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا	اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل	اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة فورا وتبني الاثنين كأهداف قومية ذات أولوية قصوى	استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة	تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

٦- الإعلان عن برنامج الثلاث سنوات للتنمية

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

شكل العرض

السياسات

مؤشرات قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI) والمسؤوليات

الجدول الزمني

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

أ - اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية والاستثمار والسياسات التجارية

سياسات نقدية

- سد الفجوة بين السعرين الرسمي وغير الرسمي واعتماد سياسة سعر صرف مرنة
- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على دعم استراتيجية الثلاث سنوات وخطة الإنقاذ من خلال تعزيز الاحتياطيات بنحو ١٢ مليار دولار على الأقل خلال ثلاث سنوات مع تلقي تمويل إضافي من مؤسسات مالية أخرى على أساس الاتفاق مع صندوق النقد الدولي
- رفع سعر الفائدة لفترة محدودة وبنسبة محكومة لمواجهة الدولرة
- تطبيق شرط تسليم ٢٥% من حصيلة الصادرات لمدة ٦ أشهر لتخفيف ضغوط النقد الأجنبي على البنك المركزي.
- اتخاذ إجراءات تخفف من حدة الأزمة الحالية

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا
مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

	مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
سياسات نقدية	• اعتماد سعر صرف مرن يسمح بحل الأزمة الحالية (تعويم الجنيه) • انتهاء المفاوضات وتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والإعلان سريعا عن حصول مصر على دعم مالي يعزز الاحتياطي النقدي الأجنبي	- البنك المركزي - المجموعة الوزارية الاقتصادية - المجلس التنسيقي للبنك المركزي - صندوق النقد الدولي
	• عرض مقترح برنامج المجلس الرئاسي للإصلاح الاقتصادي بشقيه (٣ سنوات وبرنامج الإنقاذ) على السيد رئيس الجمهورية • عرض البرنامج بعد موافقة السيد الرئيس على المجلس التنسيقي للبنك المركزي • عرض البرنامج بعد موافقة السيد الرئيس على مجلس الوزراء للتوفيق مع برنامج الحكومة • عرض البرنامج على صندوق النقد الدولي للموافقة • التفاوض مع جهات تمويلية أخرى للحصول على تمويل آخر للوصول إلى ٣٠ مليار دولار احتياطي أجنبي بنهاية العام	- المجلس الرئاسي الاستشاري - البنك المركزي - المجموعة الوزارية الاقتصادية - صندوق النقد الدولي
	• القيام بدراسة لتحديد النسبة المثلى لرفع سعر الفائدة مما يزيد من جاذبية الاحتفاظ بالعملة المحلية والحد من الضغوط التضخمية • قرار برفع الفائدة	- البنك المركزي - المجلس التنسيقي للبنك المركزي
	• وضع الآلية الجديدة لدعم الصادرات وربطها بتوريد ٢٥% من الحصيلة الدولارية بالسعر الرسمي للدولة • تطبيق الآلية على كل من يحصل على دعم الصادرات	- البنك المركزي - وزارة التجارة والصناعة
	• الاتفاق على تعاقدات مستقبلية مع الشركات الدولية لتوفير احتياجاتها من الدولار مستقبليا وتخفيف حده الأزمة المالية الحالية • السماح للشركات بتحويل مستحقات الموردين الخارجيين بالجنيه المصري بدلا من الدولار واليورو في حالة قبول ورغبة الشركات • فتح الحوار بين البنوك ومجتمع الأعمال مما يساعد على وضع حلول عملية • تزامن توسيع نطاق تغطية شبكة الضمان الاجتماعي مع وقت تعويم الجنيه، تجنبا للآثار التضخمية	- البنك المركزي - وزارة التضامن الاجتماعي

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

أ: اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية و المالية العامة و الاستثمار و السياسات التجارية
• سد الفجوة بين السعرين الرسمي وغير الرسمي واعتماد سياسة سعر صرف مرنة
١. اعتماد سعر صرف مرن يسمح بحل الازمة الحالية (تعويم الجنيه)
٢. توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والإعلان سريعا عن حصول مصر على دعم مالي يعزز الاحتياطي النقدي الأجنبي
• الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على دعم استراتيجية الثلاث سنوات وخطة الإنقاذ من خلال تعزيز الاحتياطيات بنحو ١٢ مليار دولار على الأقل خلال ثلاث سنوات مع تلقي تمويل إضافي من مؤسسات مالية أخرى على أساس الاتفاق مع صندوق النقد الدولي
١. عرض مقترح برنامج المجلس الرئاسي للإصلاح الاقتصادي بشقيه (٣ سنوات وبرنامج الإنقاذ) على السيد رئيس الجمهورية
٢. عرض البرنامج بعد موافقة السيد الرئيس علي المجلس التنسيقي للبنك المركزي
٣. عرض البرنامج بعد موافقة السيد الرئيس على مجلس الوزراء للتوفيق مع برنامج الحكومة
٤. عرض البرنامج على صندوق النقد الدولي للموافقة
٥. التفاوض مع جهات تمويلية أخرى للحصول على تمويل أخر للوصول إلى ٣٠ مليار دولار احتياطي أجنبي بنهاية العام
• زيادة سعر الفائدة لفترة محدودة لمواجهة الدولار
١. القيام بدراسة لتحديد النسبة المثلى لرفع سعر الفائدة مما يزيد من جانبيه الاحتفاظ بالعملة المحلية والحد من الضغوط التضخمية
٢. قرار برفع الفائدة
• تطبيق شرط تسليم ٢٥٪ من حصيلة الصادرات لمدة ٦ أشهر لكل من يحصل على دعم الصادرات
١. وضع الالية الجديدة لدعم الصادرات وربطها بتوريد ٢٥٪ من الحصيلة الدولارية بالسعر الرسمي للدولة
٢. تطبيق الالية على كل من يحصل على دعم الصادرات

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

سياسات مالية

- إصدار قانوني ضريبة القيمة المضافة وتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والضريبة عليها في نفس الوقت
- إعادة النظر في لوائح تنفيذ الضرائب العقارية، والحد من التهرب الضريبي من جانب المهنيين وتنسيق جميع القوانين واللوائح الضريبية

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا
مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

	مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
سياسات مالية	الانتهاء من إعداد قانون الضريبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتضمن ضريبة القيمة المضافة والدخل معا الانتهاء من قانون فض المنازعات الضريبية اعتماد قانون للضريبة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس الوزراء اعتماد قانون فض المنازعات الضريبية إعداد اللوائح التنفيذية لقانون القيمة المضافة إعداد اللوائح التنفيذية لباقي للقوانين اعتماد قانون القيمة المضافة والقوانين الأخرى من البرلمان حملة إعلامية ضخمة لتوعية المستهلك ضريبيا إعداد منظومة إلكترونية لتعامل المنشآت الصغيرة مع مصلحة الضرائب	- وزارة المالية - وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب - البرلمان
	مراجعة لوائح تنفيذ قانون الضرائب العقارية ومراجعة الشرائح الضريبية والفئات بما يحقق العدالة الضريبية والاجتماعية (إعفاء المدارس والمصانع) وضع آلية علمية محكمة لتقدير القيمة الضريبية للعقارات (كجزء من اللائحة التنفيذية) الانتهاء من تفعيل آلية التعامل الضريبي مع كافة الجهات الحكومية برقم المنشأة الاقتصادية الموحد، وربط الضرائب والجمارك والتأمينات وضريبة المبيعات بهذا الرقم. اجتياز المراحل الأولى من وضع آلية لمنظومة ضريبة على المهنيين (أطباء ومحاميين كمرحلة أولى)	- وزارة المالية - مصلحة الضرائب - وزارة الاسكان - مصلحة الشهر العقاري - وزارة التضامن الاجتماعي - وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

	الأسبوع الأول	الاسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس	الاسبوع السادس	الأسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الأسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الاسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الاسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي و العشرون	الأسبوع الثاني و العشرون	الأسبوع الثالث و العشرون	الأسبوع الرابع و العشرون
• إصدار قانوني ضريبة القيمة المضافة وضريبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفض المنازعات الضريبية في نفس الوقت																								
١. الانتهاء من اعداد قانون الضريبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يتضمن ضريبة القيمة المضافة والدخل معا																								
٢. الانتهاء من قانون فض المنازعات الضريبية																								
٣. اعتماد قانون للضريبة علي المشروعات الصغيرة و المتوسطة بمجلس الوزراء																								
٤. اعتماد قانون فض المنازعات الضريبية																								
٥. اعداد اللوائح التنفيذية للقانون القيمة المضافة																								
٦. اعداد تالوائح التنفيذية لباقي القوانين																								
٧. اعتماد قانون القيمة المضافة و القوانين الأخرى من البرلمان																								
٨. حملة إعلامية ضخمة لتوعية المستهلك ضريبيا																								
٩. اعداد منظومة الكترونية لتعامل المنشآت الصغيرة مع مصلحة الضرائب																								
• إعادة النظر في لوائح تنفيذ الضرائب العقارية، والحد من التهرب الضريبي من جانب المهنيين وتنسيق جميع القوانين واللوائح الضريبية																								
١. مراجعة لوائح تنفيذ قانون الضرائب العقارية ومراجعة الشرائح الضريبية والفئات بما يحقق العدالة الضريبية والاجتماعية (اعفاء المدارس والمصانع)																								
٢. وضع الية علمية محكمة لتقدير القيمة الضريبية للعقارات (كجزء من اللائحة التنفيذية)																								
٣. الانتهاء من تفعيل الية التعامل الضريبي مع كافة الجهات الحكومية برقم المنشأة الاقتصادية الموحد، وربط الضرائب والجمارك والتأمينات وضريبة المبيعات بهذا الرقم																								
٤. اجتياز المراحل الأولى من وضع الية لمنظومة ضريبة على المهنيين (أطباء ومحامين كمرحلة أولى)																								

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

السياسات التجارية والاستثمارية وغيرهما

- تبسيط شروط منح التراخيص وصولا في النهاية إلى إلغاء التراخيص الصناعية
- تسهيل إجراءات التسجيل للقطاعات المختلفة بشكل كامل وجذري
- تعديل المواد ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩ من قانون العقوبات والمتعلقة بجريمتي التربح والإضرار بالمال العام
- إعادة النظر في قانون الاستثمار وإجراءات تأسيس الشركات
- اعتماد إصلاحات تنظيم الخروج من السوق
- تنظيم الاستيراد وليس المنع

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا
مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

	مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
سياسات التجارة والاستثمار	• الانتهاء من مراجعة مشروع التراخيص الجديد مع دراسة تأثير تطبيق القانون على منظومة الاقتصاد الكلي (RIA) ووضع اللائحة التنفيذية للقانون • عرض القانون على البرلمان • تفعيل الدور الجديد لهيئة التنمية الصناعية وفقا لقانون التراخيص الجديد	- وزارة التجارة والصناعة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية - الخبرات الدولية
	• إضافة نص يحول دون معاقبة الموظف العام بشأن تربح الغير والإضرار بالمال العام وعدم اعتبار ذلك جريمة جنائية ما لم يكن سلوكه مقرونا بفساد أو برشوة أو بمنفعة تعود عليه أو على ذويه. • اتخاذ الخطوات اللازمة لعرض مقترح التعديل الذي أعدته لجنة الإصلاح التشريعي منذ إبريل الماضي على البرلمان	- وزارة العدل - وزارة الشئون القانونية و مجلس النواب - وزارة الداخلية - البرلمان
	• مراجعة الإجراءات المعنية بالتسجيل العقاري • مراجعة الإجراءات الخاصة بالأدوية والمنتجات المختلفة	- وزارة التجارة والصناعة - وزارة الإسكان - وزارة الصحة
	• الانتهاء من إعداد تعديلات قانون الاستثمار بما يتوافق مع المنافسين من الدول الأخرى مع تقييم تأثير تطبيق القانون على منظومة الاقتصاد الكلي(RIA) • عرض القوانين على البرلمان • وضع تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار • التنسيق بين تفاصيل قانون الاستثمار وقانون تأسيس الشركات وكافة إجراءات الاستثمار الأخرى بحيث يكون لها نفس درجة المرونة والسرعة • الانتهاء من قانون شركات الشخص الواحد والانتهاء من تعديلات قانون الشركات وقانون سوق المال	- وزارة الاستثمار - هيئة الاستثمار - هيئة الرقابة المالية - المجلس الأعلى للاستثمار - البرلمان
	• الإسراع بإصدار قانون الإفلاس والتخارج من السوق مع تقييم تأثير تطبيق القانون على منظومة الاقتصاد الكلي (RIA) • وضع اللائحة التنفيذية للقانون • عرض القانون على البرلمان • اتخاذ الإجراءات التكميلية للقانون مثل إصلاح المحاكم الاقتصادية والتعديلات المطلوبة على قانون التجارة	- وزارة الاستثمار - هيئة الاستثمار - وزارة العدل - المجلس الأعلى للاستثمار - البرلمان

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

	الأسبوع الأول	الاسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس	الاسبوع السادس	الأسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الاسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الأسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الاسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي و العشرون	الأسبوع الثاني و العشرون	الأسبوع الثالث و العشرون	الأسبوع الرابع و العشرون
• تبسيط شروط منح التراخيص وصولا في النهاية إلى إلغاء التراخيص الصناعية																								
١. الانتهاء من مراجعة مشروع التراخيص الجديد مع دراسة تأثير تطبق القانون على منظومة الاقتصادي الكلي (RIA)																								
٢. وضع اللائحة التنفيذية للقانون																								
٣. عرض القانون على البرلمان																								
٤. تفعيل الدور الجديد لهيئة التنمية الصناعية وفقا لقانون التراخيص الجديد																								
• تعديل المواد ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩ من قانون العقوبات والمتعلقة بجريمتي التربح والإضرار بالمال العام																								
١. اضافه نص يحول دون معاقبه الموظف العام بشأن تربح الغير والاضرار بالمال العام وعدم اعتبار ذلك جريمة جنائية ما لم يكن سلوكه مقرونا بفساد أو برشوة أو بمنفعة تعود عليه أو على ذويه.																								
٢. اتخاذ الخطوات اللازمة لعرض مقترح التعديل الذي أعدته لجنه الإصلاح التشريعي منذ أبريل الماضي على البرلمان																								
• تسهيل إجراءات التسجيل للقطاعات المختلفة بشكل كامل وجذري																								
١. مراجعة الإجراءات المعنية بالتسجيل العقاري																								
٢. مراجعة الإجراءات الخاصة بالأدوية والمنتجات المختلفة																								
• إعادة النظر في قانون الاستثمار والشركات وسوق المال وإجراءات تأسيس الشركات																								
١. الانتهاء من اعداد تعديلات قانون الاستثمار بما يتوافق مع المنافسين من الدول الأخرى مع تقييم تأثير تطبق القانون على منظومة الاقتصادي الكلي (RIA)																								
٢. عرض القوانين على البرلمان																								
٣. وضع تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار																								
٤. التنسيق بين تفاصيل قانون الاستثمار وقانون تأسيس الشركات وكافة إجراءات الاستثمار الأخرى بحيث يكون لها نفس درجة المرونة والسرعة																								
٥. الانتهاء من قانون شركات الشخص الواحد لما يحققه من مرونة في مجال المشاريع الصغيرة وريادة الاعمال																								
٦. الانتهاء من تعديلات قانون الشركات																								
٧. الانتهاء من تعديلات قانون سوق المال																								
• اعتماد إصلاحات تنظيم الخروج من السوق																								
١. الإسراع بإصدار قانون الإفلاس والتخارج من السوق مع تقييم تأثير تطبق القانون على منظومة الاقتصادي الكلي (RIA)																								
٢. وضع اللائحة التنفيذية للقانون																								
٣. عرض القانون على البرلمان																								
٤. اتخاذ الإجراءات التكميلية للقانون مثل اصلاح المحاكم الاقتصادية والتعديلات المطلوبة على قانون التجارة																								

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب) التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

ب - **التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات**

- توحيد قواعد البيانات
- إعادة هيكلة الموازنة واعتماد موازنة البرامج
- وضع آلية مستدامة وواضحة المعايير فنيا لتسوية المنازعات
- حل مشكلة مستثمري قطاع الطاقة الشمسية فيما يخص التحكيم حرصا على سمعة مصر
- نقل تبعية الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (GOEIC) إلى مستوى رئاسة الوزراء، بالإضافة إلى تمكينها قانونيا لمكافحة التهريب
- اتخاذ تدابير سريعة لتطوير مصلحة الضرائب، مع مواصلة تعزيز نظام تكنولوجيا المعلومات لديها
- إنشاء آلية موضوعية لتخصيص الأراضي
- البدء في الإصلاح الهيكلي لهيئة المواصفات والجودة وهيئة التنمية الصناعية
- آلية تنسيق بين الوزارات
- إنشاء وحدة متابعة لخطة الإنقاذ تابعة لرئيس الوزراء

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا
مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

	مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
إصلاحات مؤسسية	• توحيد الجهة المسؤولة عن قواعد البيانات • وضع آلية لاستكمال ومراجعة وتحديث كافة قواعد البيانات • الانتهاء من قاعدة البيانات وتوحيدها تحت الرقم القومي وتفعيلها في الوزارات المختلفة • تحديد التوفير المتحقق نتيجة لاستهداف أفضل لمستحقي الدعم	- وزارة الداخلية - وزارة التخطيط - وزارة التموين والتجارة الداخلية - وزارة التضامن الاجتماعي - وزارة الاتصالات
	• وضع خطة عمل وجدول زمني تفصيلي محدد للتحول الفعلي إلى موازنة برامج عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ • وضع سقف مالي للموازنة وبرنامج زمني لترشيد الإنفاق والاستفادة من الأصول غير المستغلة • حملة إعلامية لتوضيح التغير في هيكل الموازنة (تعتبر الخطوة الأولى والأساس لإعادة هيكلة حقيقية في القطاع الحكومي) • تقييم تأثير التحول إلى موازنة البرامج على منظومة الاقتصاد الكلي (RIA)	- وزارة المالية
	• تكثيف عمل اللجنة القائمة لتسوية المنازعات • مراجعة كاملة لكافة الإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات • وضع آلية مستدامة سريعة وواسعة النطاق لتسوية النزاعات • تخفيض عدد الإجراءات والوقت اللازم لتسوية النزاع • تفعيل مراكز تسوية المنازعات	- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - وزارة العدل - مجلس الوزراء - الوزارات المعنية
	• الموافقة على التحكيم الدولي كما نص الاتفاق الأول مع المستثمرين	- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة - وزارة العدل

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

	الأسبوع الأول	الاسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس	الاسبوع السادس	الأسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الأسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الاسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الأسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي و العشرون	الأسبوع الثاني و العشرون	الأسبوع الثالث و العشرون	الأسبوع الرابع و العشرون
ب: التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات																								
• توحيد قواعد البيانات																								
١. توحيد الجهة مسؤولة عن قواعد البيانات																								
٢. وضع آلية لاستكمال ومراجعة وتحديث كافة قواعد البيانات																								
٣. الانتهاء من قاعدة البيانات وتوحيدها تحت الرقم القومي وتفعيلها في الوزارات المختلفة																								
٤. تحديد التوفير المحقق نتيجة لاستهداف أفضل لمستحقي الدعم																								
• إعادة هيكلة الموازنة واعتماد موازنة البرامج																								
١. وضع خطة عمل وجدول زمني تفصيلي محدد للتحول الفعلي إلى موازنة برامج عام ٢٠١٧/٢٠١٨																								
٢. وضع سقف مالي للموازنة وبرنامج زمني لترشيد الانفاق والاستفادة من الاصول غير المستغلة																								
٣. حملة إعلامية لتوضيح التغير في هيكل الموازنة (تعتبر الخطوة الأولى والاساس لإعادة هيكلة حقيقية في القطاع الحكومي)																								
٤. تقييم تأثير التحول الي موازنة البرامج على منظومة الاقتصادي الكلي (RIA)																								
• وضع الية مستدامة وواضحة المعايير فنيا لتسوية المنازعات																								
١. تكثيف عمل اللجنة القائمة لتسوية المنازعات																								
٢. مراجعة كاملة لكافة الإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات.																								
٣. وضع الية مستدامة سريعة وواسعة النطاق لتسوية النزاعات																								
٤. تخفيض عدد الإجراءات والوقت اللازم لتسوية النزاع																								
٥. تفعيل مراكز تسوية المنازعات																								

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا
مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

	مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
إصلاحات مؤسسية	• إصدار قرار جمهوري بنقل تبعية الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات GOEIC إلى تبعية مجلس الوزراء	- مجلس الوزراء - وزارة التجارة والصناعة
	• إعادة هيكلة مصلحة الضرائب بوحداتها/ ومهامها وتبني تطويرها تدريجيا • تدشين برنامج لإعادة التدريب والتأهيل للعاملين بالمصلحة • تحديد الميزانية المخصصة لتمويل الإصلاح والموافقة عليها وتنفيذها • البدء في تنفيذ الإصلاح في وحدات العقارات وكبار الممولين • تبني نظام إلكتروني كامل في التعامل مع ضرائب المشروعات الصغيرة والمتوسطة • إتمام الربط الإلكتروني مع باقي الجهات • تنقية الملفات الضريبية الموجودة حاليا	- وزارة المالية - وزارة الاتصالات
	• بدء إعداد قانون الأراضي الموحد • إعداد دراسة عن أفضل الممارسات العالمية في مجال تسعير الأراضي • وضع سياسة تسعير للأراضي تتبنى سياسة تسعير السوق وحق الانتفاع والإيجار حسب طبيعة المشروع • تحديد جهة واحدة تتحكم في بنك الأراضي • وضع خريطة إلكترونية للاستخدام الأمثل للأراضي في كل الجهات التي تتعامل مع المستثمرين وتحديثها دوريا • تنفيذ المرحلة التجريبية (Pilot) لمنطقتين صناعيتين • وضع آلية جديدة لعمل المطورين الصناعيين	- هيئة التنمية الصناعية - هيئة التنمية الزراعية - هيئة التنمية السياحية - وزارة الاستثمار - وزارة الدفاع - المحافظات

١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حاليا

	الأسبوع الأول	الاسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس	الاسبوع السادس	الأسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الأسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الاسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الاسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي و العشرون	الأسبوع الثاني و العشرون	الأسبوع الثالث و العشرون	الأسبوع الرابع و العشرون
• تبعية الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات(GOEIC) إلى رئاسة الوزراء بدلا من وزارة الصناعة، وتمكينها قانونيا لمكافحة التهريب بكل انواعه																								
١. اصدار قرار جمهوري بنقل تبعية الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات GOEIC إلى تبعية رئاسة الوزراء																								
• اتخاذ تدابير سريعة لتطوير مصلحة الضرائب، مع مواصلة تعزيز نظام تكنولوجيا المعلومات لديها																								
١. اعادة هيكلة مصلحة الضرائب بوحداتها/ومهامها وتبني تطويرها تدريجيا																								
٢. تدشين برنامج لإعادة التدريب والتأهيل للعاملين بالمصلحة																								
٣. تحديد الميزانية المخصصة لتمويل الإصلاح والموافقة عليها وتنفيذها																								
٤. البدء في تنفيذ الإصلاح في وحدات العقارات وكبار الممولين																								
٥. تبني نظام الكتروني كامل في التعامل مع ضرائب المشروعات الصغيرة والمتوسطة واتمام الربط الإليكتروني مع باقي الجهات																								
٦. تنقية الملفات الضريبية الموجودة حاليا																								
• إنشاء آلية موضوعية لتخصيص الأراضي																								
١. بدء اعداد قانون الاراضي الموحد																								
٢. اعداد دراسة أفضل الممارسات العالمية في مجال تسعير الأراضي																								
٣. وضع سياسة تسعير للأراضي تتبني سياسة تسعير السوق وحق الانتفاع والايجار حسب طبيعة المشروع																								
٤. تحديد جهة واحدة تتحكم في بنك الأراضي																								
٥. وضع خريطة الكترونية للاستخدام الأمثل للأراضي في كل الجهات التي تتعامل مع المستثمرين وتحديثها دوريا																								
٦. تنفيذ المرحلة التجريبية (Pilot) لمنطقتين صناعيتين																								
٧. وضع الية جديدة لعمل المطورين الصناعيين																								

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ- خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

- إتاحة المعلومات إلى المواطنين حول الزيادات السعرية الفعلية وتحسين أداء منظومة التجارة الداخلية
- تثبيت أسعار منخفضة للسلع الأساسية
- توسيع نطاق تغطية شبكة الضمان الاجتماعي لاستيعاب أكبر عدد ممكن من محدودي الدخل
- عدم إلغاء أي نوع من أنواع دعم الطاقة في وقت تغير سعر الدولار أو إلى أن يتم الانتهاء من توحيد قاعدة البيانات
- تنقية قواعد البيانات الخاصة بمستحقي الدعم بصورة فعالة

٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل
مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

	مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
حماية المجموعات منخفضة الدخل	• إطلاق حملات توعية حول التغييرات في الأسعار بسبب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة أو تخفيض سعر الصرف • وضع آلية منتظمة لمتابعة الحدود السعرية المستهدفة • حملات لمراقبة السوق للحد من التضخم (أفكار مبتكرة تعتمد على حماس الشباب) • التوسع في الشبكات التجارية المحلية الحديثة	- منظمات المجتمع المدني - جهاز حماية المستهلك - وزارة التموين والتجارة الداخلية
	• إعادة ضبط منظومة الدعم وتحويلها من دعم في مرحلة الإنتاج لمرحلة التوزيع • تنقية بطاقات التموين الحالية بصورة شاملة وتحديث بيانات حامليها	- وزارة المالية - وزارة التموين والتجارة الداخلية
	• إدخال فئات جديدة لمنظومة التامين الصحي	- وزارة التضامن الاجتماعي - وزارة المالية
	• تطبيق قواعد البيانات الجديدة لضمان وصول الدعم لمستحقيه • مضاعفة المخصصات المالية الموجهة لمشروع تكافل وكرامة	

٢ اتخاذ خطوات جادة علي أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

	الأسبوع الأول	الأسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس	الأسبوع السادس	الأسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الأسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الأسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الأسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي والعشرون	الأسبوع الثاني والعشرون	الأسبوع الثالث والعشرون	الأسبوع الرابع والعشرون
أ: خطوات لحماية محدودي الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ																								
• اتاحة المعلومات إلى المواطنين حول الزيادات السعرية الفعلية وتحسين اداء منظومة التجارة الداخلية																								
١. إطلاق حملات توعية حول التغيرات في الأسعار بسبب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة او تخفيض سعر الصرف																								
٢. وضع آلية منتظمة لمتابعة الحدود السعرية المتوقعة																								
٣. حملات لمراقبة السوق للحد من التضخم (أفكار مبتكرة تعتمد على حماس الشباب)																								
٤. التوسع في الشبكات التجارية المحلية الحديثة																								
• خفض الأسعار دون المساس بالكفاءة الاقتصادية																								
١. إعادة ضبط منظومة الدعم وتحويلها من دعم في مرحلة إنتاج لمرحلة التوزيع																								
٢. تقوية بطاقات التموين الحالية بصورة شاملة وتحديث بيانات حاملها																								
• توسيع نطاق تغطية شبكة الضمان الاجتماعي لاستيعاب أكبر عدد ممكن من محدودي الدخل																								
١. ادخال فئات جديدة لمنظومة التامين الصحي																								
٢. تطبيق قواعد البيانات الجديدة لضمان وصول الدعم لمستحقيه																								
٣. مضاعفة المخصصات المالية الموجهة لمشروع تكافل وكرامة																								

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

ب - وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

- تنفيذ اللامركزية مع التركيز على تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الجغرافية
- إزالة فورية للقيود التي تواجه القطاعات الغنية بالوظائف، مثل الملابس الجاهزة، والتشييد والبناء، والجلود، والمواد الكيميائية، والأثاث والصناعات الزراعية؛ وذلك لتعزيز النمو والمساهمة في خفض معدلات البطالة
- الإعلان عن الخطوط العريضة للخطة الجديدة لتحسين نظام التعليم
- برنامج عاجل للتدريب والتعليم الفني

- **حملات إعلامية وسياسية لإيصال ما سبق**

٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

	مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
الأساس لمستقبل أفضل	• إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية	- وزارة التخطيط
	• إصدار قانون الإدارة المحلية	- وزارة التنمية المحلية - وزارة التخطيط
	إزالة فورية للقيود التي تواجه القطاعات الآتية: <u>صناعة الملابس الجاهزة:</u> • تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد • اعتماد نهج متكامل لسلسلة القيمة لتنمية الصناعة، بما في ذلك: زراعة القطن قصير التيلة والاستثمار المحلي في البوليستر <u>صناعة الجلود:</u> • وضع آلية رسمية لضمان توفر الجلود الخام بالكميات المطلوبة وبأسعار مناسبة • سرعة الانتقال إلى الروبيكي <u>الصناعات الزراعية:</u> • إصدار قانون الغذاء الموحد • تفعيل قانون هيئة سلامة الغذاء لتفعيل أنظمة التتبع الدولية • توفير التمويل لصغار المزارعين • إتاحة آلية للتعاقد طويل الأجل للفلاحين	- وزارة الاستثمار - وزارة التجارة والصناعة - اتحاد الصناعات المصرية
	الانتهاء من وضع الخطوط العريضة للخطة الجديدة لتحسين نظام التعليم	- وزارة التربية والتعليم - وزارة التعليم العالي - منظمات المجتمع المدني

٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

	الأسبوع الأول	الأسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس	الأسبوع السادس	الأسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الأسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الأسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الأسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي والعشرون	الأسبوع الثاني والعشرون	الأسبوع الثالث والعشرون	الأسبوع الرابع والعشرون
ب: وضع الأساس لمستقبل أفضل و إلهامها للمواطنين																								
• قانون الخدمة المدنية الجديد لاستيعاب المزايا المقدمة لمحدودي الدخل																								
١. اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية																								
• تنفيذ اللامركزية مع التركيز على تحقيق النمو الشامل والعدالة الجغرافية																								
١.إصدار قانون الإدارة المحلية																								
• تشجيع القطاعات الغنية بالوظائف، مثل الملابس الجاهزة، والتشييد والبناء، والجلود، والمواد الكيميائية، والأثاث والصناعات الزراعية، وذلك لتعزيز النمو والمساهمة في خفض معدلات البطالة.																								
إزالة فورية للقيود التي تواجه القطاعات الآتية: ١. صناعة الملابس الجاهزة: - تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد - اعتماد نهج متكامل لسلسلة القيمة لتنمية الصناعة، بما في ذلك: زراعة القطن قصير التيلة والاستثمار المحلي في الوليسنر																								
٢. صناعة الجلود: - وضع آلية رسمية لضمان توفر الجلود الخام بالكميات المطلوبة وبأسعار مناسبة - سرعة الانتقال الى الرويبكي																								
٣. الصناعات الزراعية: - إصدار قانون الغذاء الموحد - تفعيل قانون هيئة سلامة الغذاء لتفعيل أنظمة التتبع الدولية - توفير التمويل لصغار المزارعين. - إتاحة آلية للتعاقد طويل الاجل للفلاحين																								
٤. توفير التمويل لصغار المزارعين																								
٥. إتاحة آلية للتعاقد طويل الاجل للفلاحين																								
• الإعلان عن استراتيجية جديدة للنهوض بالتعليم.																								
١. الانتهاء من وضع الخطوط العريضة للخطة الجديدة لتحسين نظام التعليم																								

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة و الاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وايصاله الى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦.

٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة فورا وتبني الاثنين كأهداف قومية ذات أولوية قصوى

أ - تعزيز الصادرات

- الاعتماد الفوري داخل النظام الحالي لإجراءات التصدير لشعار "المسار السريع" لجميع الأنشطة المتعلقة بالتصدير
- توسيع نطاق برنامج دعم الصادرات ليشمل جميع صادرات الصناعة التحويلية (باستثناء الأسمنت والأسمدة)
- تفعيل دور المكاتب التجارية في جميع أنحاء العالم لدعم الصادرات
- الاستفادة من جهود إعداد استراتيجية التصدير الحالية بدلا من إعداد أخرى جديدة

٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة فورا وتبني الاثنين كأهداف قومية ذات أولوية قصوى

مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

	مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
تعزيز الصادرات	• منظومة جمارك محكمة • أسعار استرشادية فعالة • منظومة تصالح جمركي محكم • إلغاء ربط حوافز العاملين في الجمارك بقيمة الحصيلة • الربط الإلكتروني بين المنافذ الجمركية • تعديل قانون توحيد الرقابة على المنافذ الخارجية تحت مظلة الرقابة على الصادرات • رسم الصادر والمناطق الحرة الخاصة	- وزارة المالية - وزارة التجارة والصناعة
	• مضاعفة دعم الصادرات لحين الوصول إلى سعر صرف السوق ولمدة لا تزيد عن ٦ أشهر	- وزارة التجارة والصناعة
	• ربط ترقيات الملحقين التجاريين بمدى تميزهم في تشجيع تنمية الصادرات	- وزارة التجارة والصناعة
	• إتمام مراجعة استراتيجية التصدير	- وزارة التجارة والصناعة

٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة فورا وتبني الاثنين كأهداف قومية ذات أولوية قصوى

	الأسبوع الأول	الاسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الاسبوع السادس	الأسبوع الخامس	الاسبوع السادس	الأسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الاسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الاسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الاسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي و العشرون	الأسبوع الثاني و العشرون	الأسبوع الثالث و العشرون	الأسبوع الرابع و العشرون
أ: تعزيز الصادرات																									
• الاعتماد الفوري لشعار "المسار السريع" لجميع الأنشطة المتعلقة بالتصدير داخل النظام الحالي لإجراءات التصدير																									
١. منظومة جمارك محكمة																									
٢. أسعار استرشاديه فعالة																									
٣. منظومة تصالح جمركي محكم																									
٤. إلغاء ربط حوافز العاملين في الجمارك بقيمة الحصيلة																									
٥. الربط الإلكتروني بين المنافذ الجمركية																									
٦. تعديل قانون توحيد الرقابة على المنافذ الخارجية تحت مظلة الرقابة على الصادرات																									
٧. رسم الصادر والمناطق الحرة الخاصة																									
• توسيع نطاق برنامج دعم الصادرات ليشمل جميع صادرات الصناعة التحويلية (باستثناء الأسمنت والأسمدة)																									
١. مضاعفة دعم الصادرات لحين الوصول إلى سعر صرف السوق ولمدة لا تزيد عن ٦ أشهر																									
• تفعيل دور المكاتب التجارية في جميع أنحاء العالم لدعم الصادرات.																									
١. ربط ترقيات الملحقين التجاريين بمدي تميزهم في تشجيع تنمية الصادرات																									
• الاستفادة من جهود إعداد استراتيجية التصدير الحالية بدلا من إعداد أخرى جديدة																									
١. إتمام مراجعة استراتيجية التصدير																									

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات **ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦

٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة فورا وتبني الاثنين كأهداف قومية ذات أولوية قصوى

ب - **تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

- وضع آلية لتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنسق بين كل المبادرات القائمة
- إنشاء منصة تكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (من خلال تبني مجلس الوزراء مبادرة شركة مايكروسوفت لإنشاء منصة تكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)
- وضع قانون الضرائب الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة الأولويات
- دعم مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (من خلال توجيه الدعم الأجنبي للارتقاء بأقسام معينة داخل مركز تحديث الصناعات، وإدماج جهود صناديق الاستثمار المخاطر ضمن مبادرة البنك المركزي لتوسيع نطاق تغطيتها ليشمل مستوى ريادة الأعمال)
- تفعيل بعض القوانين لتنشيط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة فورا وتبني الاثنين كأهداف قومية ذات أولوية قصوى مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

	مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	• انتهاء مجلس الوزراء من دراسة مشروع قانون إنشاء جهاز تنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	- مجلس الوزراء - اتحاد الصناعات المصرية - اتحاد الغرف التجارية
	• تبني مجلس الوزراء مبادرة شركة مايكروسوفت لإنشاء منصة تكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	- مجلس الوزراء
	• توجيه الدعم الأجنبي للارتقاء بأقسام معينة داخل مركز تحديث الصناعات • إدماج جهود صناديق استثمار المخاطر وشركات التأجير التمويلي والتخصيم ضمن مبادرة البنك المركزي لتوسيع نطاق تغطيتها ليشمل مستوى ريادة الأعمال	- البنك المركزي - وزارة التجارة والصناعة
	• تفعيل القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن «تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية» • تفعيل المادة رقم ١٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ فيما يخص تنشيط المشتريات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة	- رئيس مجلس الوزراء - وزارة التجارة والصناعة - وزارة المالية

٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة فورا وتبني الاثنين كأهداف قومية ذات أولوية قصوى

	الأسبوع الأول	الاسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس	الاسبوع السادس	الأسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الاسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الاسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الاسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي و العشرون	الأسبوع الثاني و العشرون	الأسبوع الثالث و العشرون	الأسبوع الرابع و العشرون
ب: تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة																								
• وضع آلية لتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة																								
١. انتهاء مجلس الوزراء من دراسة مشروع قانون إنشاء جهاز تنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة																								
• إنشاء منصة تكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة																								
١. تبنى مجلس الوزراء مبادرة شركة مايكروسوفت لإنشاء منصة تكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة																								
• وضع قانون الضرائب الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة الأولويات																								
١. اصدار قانون الضرائب الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة																								
• دعم مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة																								
١. توجيه الدعم الأجنبي للارتقاء بأقسام معينة داخل مركز تحديث الصناعات																								
٢. إدماج جهود صناديق استثمار المخاطر وشركات التأجير التمويلي والخصم ضمن مبادرة البنك المركزي لتوسيع نطاق تغطيتها ليشمل مستوى ريادة الأعمال																								
• تفعيل بعض القوانين لتنشيط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة																								
١. تفعيل القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن "تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية"																								
٢. تفعيل المادة رقم ١٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ فيما يخص تنشيط المشتريات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة																								

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب)التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦.

٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

- تجنب ازدواج الأدوار بين وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن طريق إيكال المسؤولية الكاملة عن تنظيم وتسهيل الاستثمار في مصر إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- الارتقاء بالهيئة المصرية العامة للمعايير والجودة وتطويرها
- توسيع نطاق مبادرة/ أنشطة "إرادة" ERRADA مع جدول زمني واضح للتنفيذ
- توحيد قواعد البيانات (البنية التحتية والأراضي والطرق، ...) لتحسين استهداف الاستثمارات
- نشر خدمات الحكومة الإلكترونية
- تعزيز الإصلاح العملي للقطاع العام، وهو ما يتضمن التوصل إلى خطة استراتيجية قومية للتعامل مع خسائر القطاع العام

٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
• إيكال المسؤولية الكاملة عن تنظيم وتسهيل الاستثمار في مصر إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	- رئاسة الجمهورية
• إعادة هيكلة الهيئة وتحديث المعايير المصرية للجودة	- مجلس الوزراء - رئيس مجلس الوزراء
• إصدار قرار مجلس الوزراء بترقية مبادرة إرادة إلى مستوى رئيس مجلس الوزراء	- مجلس الوزراء - رئيس مجلس الوزراء
• الانتهاء من قاعدة بيانات موحدة تضم البنية التحتية والأراضي والطرق	- وزارة التخطيط - وزارة الاستثمار
• إعادة النظر في قانون التوقيع الإلكتروني الحالي والتصديق عليه من مجلس النواب • إعداد قانون الجريمة الإلكترونية وتنظيم قطاع التجارة الإلكترونية في مصر	- وزارة التخطيط
• إجراء تقييم لشركات قطاع الأعمال العام لتحديد الإجراءات اللازم اتخاذها • إعادة النظر في القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ • إعداد خطة عمل واضحة للتعامل مع شركات قطاع الأعمال العام	- وزارة قطاع الأعمال العام

٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

	الأسبوع الأول	الاسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس	الاسبوع السادس	الأسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الأسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الاسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الاسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي و العشرون	الأسبوع الثاني و العشرون	الأسبوع الثالث و العشرون	الأسبوع الرابع و العشرون
• تجنب ازدواج الأدوار بين وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة																								
١. إيكال المسؤولية الكاملة عن تنظيم وتسهيل الاستثمار في مصر إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة																								
• الارتقاء بالهيئة المصرية العامة للمعايير والجودة وتطويرها																								
١. اعادة هيكلة الهيئة وتحديث المعايير المصرية للجودة																								
• توسيع نطاق مبادرة / أنشطة "إرادة"ERRADA مع جدول زمني واضح للتنفيذ																								
١. اصدار قرار مجلس الوزراء بترقية مبادرة إرادة الي مستوي رئاسة الوزراء																								
• توحيد قواعد البيانات (البنية التحتية والأراضي والطرق، ...) لتحسين استهداف الاستثمارات																								
١. الانتهاء من قاعدة بيانات موحدة تضم البنية التحتية والأراضي والطرق																								
• نشر خدمات الحكومة الإلكترونية																								
١. إعادة النظر في قانون التوقيع الإلكتروني الحالي والتصديق عليه من مجلس النواب																								
٢. اعداد قانون الجريمة الاليكترونية وتنظيم قطاع التجارة الاليكترونية في مصر																								
• تعزيز الإصلاح العملي للقطاع العام، وهو ما يتضمن التوصل إلى خطة استراتيجية قومية للتعامل مع خسائر القطاع العام																								
١. إجراء تقييم لشركات قطاع الاعمال العام لتحديد الإجراءات اللازم اتخاذها																								
٢. إعداد خطة عمل واضحة للتعامل مع شركات قطاع الاعمال العام																								
٣. إعادة النظر في القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١																								

المحتويات*

أولا: ملخص تنفيذي

ثانيا: تفاصيل التقرير

١- حقائق

١-١ مقارنة مصر بالبلدان المناظرة

١-٢ تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي

١-٣ خيارات التنمية: الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى ودور الاستثمار في البنية التحتية المادية

٢- خطة السنوات الثلاث للتنمية (الانطلاق)

٢-١ رؤية مصر للثلاث سنوات القادمة

٢-٢ الأهداف المراد تحقيقها

٢-٣ التحديات الحالية التي تواجهها مصر والسياسات المقترحة

٣- خطة الستة أشهر للإنقاذ

٣-١ أهداف البرنامج

٣-٢ السياسات ومؤشرات الأداء والبرنامج الزمني

٣-٢-١ إزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد حالياً

أ) اعتماد برنامج لتعديل السياسات الاقتصادية بالكامل من خلال التنسيق السليم بين السياسات النقدية والمالية العامة والاستثمار والسياسات التجارية

ب) التنفيذ الفوري لبعض الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية على جميع المستويات

٣-٢-٢ اتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع لحماية محدودي الدخل

أ) خطوات لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التأثير الفوري لخطة الإنقاذ

ب) وضع الأساس لمستقبل أفضل وإيصاله إلى الناس

٣-٢-٣ اعتماد برنامج لتعزيز الصادرات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) تعزيز الصادرات ب) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-٤ استقطاب نصيب من موجة الاستثمارات الأجنبية المهاجرة

٣-٢-٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

* تم كتابة هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦.

٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

- بدء تنفيذ استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق العام
- تنوع مصادر التمويل لإعادة هيكلة الدين العام
- آلية لزيادة إيرادات الدولة السيادية على المدى القصير

٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)

مؤشر قياس تنفيذ السياسة المطلوبة (KPI)	المسؤولية
• صرف المستحقات بأنواعها المختلفة للعاملين بالحكومة وأجهزتها وهيئاتها بنكيا فقط • إعداد موازنات شهرية لكل الوحدات المالية التابعة بحد أقصى شهري للإنفاق	- وزارة المالية
• بدء حصر شامل للأصول الحكومية غير المستغلة وإعداد برنامج متكامل للاستفادة منها	- وزارة المالية
• الانتهاء من قانون الصكوك السيادية • التوسع في استخدام أدوات مالية مستحدثة مثل سندات المشاركة في الإيرادات خاصة بالنسبة لمشروعات الموازنة الاستثمارية للدولة	- وزارة المالية - البنك المركزي - الهيئة العامة للرقابة المالية
• بدء إعادة هيكلة سوق السندات وأدوات الدين المحلية	- وزارة المالية - البنك المركزي - الهيئة العامة للرقابة المالية - البورصة المصرية
• إعادة النظر في مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة خاصة الواردة بقرارات رئيس مجلس الوزراء من رقم ٢٩١٨ حتى ٢٩٢٦ لسنة ١٩٩٨ والتي حتى الآن لم يتم تغييرها • دراسة طرح ترخيص لمركبات التوك توك ضمن خطوط سير محددة لها بمقابل نقدي • دراسة أوضاع الصناديق الخاصة بصورة شاملة واتخاذ إجراء قانوني حاسم لضم من يثبت حق الدولة في أمواله وليس فقط الاكتفاء بضم جزء من عوائدها سنويا	- وزارة المالية

٥ تبني استراتيجية قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات

	الأسبوع الأول	الاسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس	الاسبوع السادس	الاسبوع السابع	الأسبوع الثامن	الأسبوع التاسع	الأسبوع العاشر	الأسبوع الحادي عشر	الأسبوع الثاني عشر	الأسبوع الثالث عشر	الاسبوع الرابع عشر	الأسبوع الخامس عشر	الأسبوع السادس عشر	الأسبوع السابع عشر	الأسبوع الثامن عشر	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	الأسبوع الحادي و العشرون	الأسبوع الثاني و العشرون	الأسبوع الثالث و العشرون	الأسبوع الرابع و العشرون
• بدء تنفيذ استراتيجية قصيرة الاجل لترشيد الانفاق العام																								
١. صرف المستحقات بأنواعها المختلفة للعاملين بالحكومة واجهزتها وهيئتها بنكيا فقط																								
٢. اعداد موازنات شهرية لكل الوحدات المالية التابعة بحد أقصى شهري للأنفاق																								
٣. بدء حصر شامل للأصول الحكومية غير المستغلة واعداد برنامج متكامل للاستفادة منها																								
• تنوع مصادر التمويل لإعادة هيكلة الدين العام																								
١. الانتهاء من قانون الصكوك السيادية																								
٢. التوسع في استخدام ادوات مالية مستحدثة مثل سندات المشاركة في الايرادات خاصة بالنسبة لمشروعات الموازنة الاستثمارية للدولة																								
٣. بدء اعادة هيكلة سوق السندات وادوات الدين المحلية																								
• ألية لزيادة ايرادات الدولة السيادية على المدي القصير																								
١. اعادة النظر في مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة خاصة الواردة بقرارات رئيس مجلس الوزراء من رقم ٢٩١٨ حتى ٢٩٢٦ لسنة ١٩٩٨ والتي حتى الآن لم يتم تغييرها																								
٢. دراسة طرح ترخيص لمركبات التوك توك ضمن خطوط سير محددة لها بمقابل نقدي																								
٣. دراسة اوضاع الصناديق الخاصة بصورة شاملة واتخاذ اجراء قانوني حاسم لضم من يثبت حق الدولة في أمواله وليس فقط الاكتفاء بضم جزء من عوائدها سنويا																								

ملاحظة

كُتبت هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠١٦ وقد تم تبني إصلاح السياسة النقدية بالفعل من خلال تعويم الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ ولكن يبقى بقية الإصلاحات المؤسسية والهيكلية والحماية الاجتماعية والبعد الحقيقي للعدالة الاجتماعية، لأن توقف الإجراءات عند هذا الحد لا يعني سوى التخلص من العرض وليس المرض. فأصل المرض هو محدودية القاعدة الإنتاجية من زراعة وصناعة وانخفاض الصادرات وعدم العناية بمجال السياحة وإمكاناتنا الهائلة فيها. وإصلاح كل ما يمس هذه المنظومة الإنتاجية والخدمية هو المعالجة الحقيقية للمرض وهو ما يجب القيام به فورا. على سبيل المثال، هناك ضرورة ملحة لإعادة هيكلة هيئة التنمية الصناعية، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، والهيئات التابعة لوزارة الزراعة، وهيئة المواصفات والجودة. كما أن هناك ضرورة ملحة لتوافر قاعدة بيانات للمواطنين تسمح باستهداف محدودي الدخل وإتاحة المعلومات بشكل عام.

بالإضافة إلى إصلاح منظومتي التعليم والصحة حيث إنهما الأساس في الإصلاح الحقيقي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وعدم العودة إلى الأزمات المالية مرة أخرى سواء كانت تراكم ديون أو أزمة في الدولار.

شکرا

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي
الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٤٤ – ٩٠٣٧ ٢٤٦١ (٢٠٢)
فاكس: ٩٠٤٥ ٢٤٦١ (٢٠٢)
بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg
الموقع على شبكة الإنترنت: www.eces.org.eg
eces.org.eg